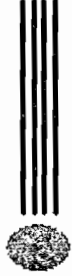


المسائل المتعلقة بالمرأة الحرة المسلمة في حد الزنا



د/ مازن بن عبدالعزيز بن محسن الحارثي (*)

المقدمة الافتتاحية :

[إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونستغفره ونستهديه ، ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه و على آله وصحبه وسلم] (١).

أما بعد : فإن علم الشريعة الإسلامية من أجل العلوم وأعظمها ، وأكثرها نفعا للفرد والأمة ، ولذلك من درج فيه ، فقد اختصه الله تعالى ، وهده إلى الخير قال ﷺ : [من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين] (٢) .

وقد حث المولى سبحانه وتعالى عباده المؤمنين على الفقه والتفقه في الدين ، فقال جل شأنه ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ

(*) أستاذ الفقه المشارك بقسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبدالعزيز

(١) سنن أبي داود مع عون المعبود ، ١٥٣/٦ ، رقم ٢١٠٤ ، وجامع الترمذي مع عارضة الأحوذى ، ٢٧/٣ ، رقم ١١٠٧ ، وسنن ابن ماجه ، ٥٩٤/١ ، رقم ١٨٩٢ . جميعهم عن ابن مسعود .

قال النووي في شرحه على صحيح مسلم ، ١٦٠/٦ : [أخرجه أبو داود بإسناد صحيح] .
والحديث أخرجه مسلم في صحيحه بشرح النووي ، ١٥٧/٦ ، كتاب الجمعة ، باب خطبته ﷺ في الجمعة عن ابن عباس مختصراً .

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١٩٧/١ ، رقم ٧١ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ، ١٢٨/٧ ، كتاب الزكاة ، باب النهي عن المسألة . كلاهما عن معاوية ؓ .

فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ^(١).

ولما كان الزنا من الأمور المحرمة في الشريعة الإسلامية ، بل هو من الكبائر التي نهى عنها الإسلام ، فقد جاءت نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية محذرة منه ، وناهية عنه أشد النهي ، ومن ذلك قول الله تعالى: {وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا^(٢)، وقوله تعالى: {وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا (٦٨) يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا^(٣)، وقوله تعالى: {وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزُوجِهِمْ حَافِظُونَ (٥) إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ (٦) فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ^(٤).

كما دلت السنة النبوية على تحريم الزنا ، ومن ذلك قوله ﷺ: [لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن]^(٥)، وقوله ﷺ: [إذا زنا الرجل خرج منه الإيمان ، وكان عليه كالظلة فإذا أُلْقِيَ رجع إليه الإيمان]^(٦)، وكذلك ما رواه سمرة بن جندب^(٧) أن رسول الله ﷺ قال: [أتاني الليلة آتيان ، وأنهما ابتعثاني ، وأنهما قالَا لي : انطلق فانطلقا إلى ثقب مثل التتور أعلاه ضيق

(١) سورة التوبة ، آية ١٢٢ .

(٢) سورة الإسراء ، آية ٣٢ .

(٣) سورة الفرقان ، آية ٦٨ - ٦٩ .

(٤) سورة المؤمنون ، آية ٦٥ - ٧ .

(٥) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٥٩/١٢ ، رقم ٦٧٧٢ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ، ٤١/٢ ، كتاب الإيمان ، باب نقصان الإيمان بالمعاصي .

(٦) سنن أبي داود مع عون المعبود ، ٤٥١/١٢ ، رقم ٤٦٦٥ ، والمستدرک للحاكم ، ٢٢/١ .

قال الحاكم : [هذا حديث صحيح على شروط الشيخين] ووافقه الذهبي .

(٧) سمرة بن جندب بن هلال بن جريج بن مرة بن حزن الفزاري . من أهل بيعة الرضوان ، روى عن النبي ﷺ وعن أبي عبيدة ، وعنه ابنه سليمان ، ومعه ، وعبد الله بن بريدة والحسن البصري ، وابن سيرين ، كان عظيم الأمانة ، صدوق الحديث ، يحب الإسلام وأهله ، توفي بالبصرة سنة ٥٨ هـ ، وقيل غير ذلك .

أسد الغابة ، ٣٥٤/٢ ، وتهذيب التهذيب ، ٤٣٢/٢ .

وأسفله واسع يتوقّد تحته نار فيه رجال ونساء عراة - إلى أن قال - وأما الرجال والنساء العراة الذين في مثل بناء التتور فهم الزناة والزواني^(١).

ولما كانت الأدلة هذه بمجموعها دالة على تحريم الزنا ، فقد جاءت العقوبة الشرعية على من وقع فيه لتكون هذه العقوبة رادعة له ولغيره ، ومما ورد من الأدلة الشرعية في ذلك قوله تعالى : { الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ }^(٢) ، وقول النبي ﷺ : [لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث وذكر منها الثيب الزاني]^(٣) ، فعقوبة الجلد والرجم عقوبة زاجرة رادعة عن ارتكاب مثل هذه الجريمة .

ولما كانت جريمة الزنا بهذه الخطورة في نظر الشريعة الإسلامية بما سبق ذكره من نصوص في التحذير منها وشرع العقوبة لها فقد جاء اهتمامي ببعض أحكام حد الزنا و المتعلقة بالمرأة الحرة المسلمة والتي تفارق الرجل فيها .

أهمية البحث :

ترجع أهمية هذا البحث إلى النقاط التالية :

١- إن الزنا جريمة بشعة ترفضها الشرائع السماوية ، والفطرة الإنسانية السليمة .

٢- إن الزنا إذا تعلّق بالمرأة أدى ذلك إلى إفساد حياتها ، وخسارة شرفها وشرف أهلها ، وإفساد فراش زوجها إذا كانت متزوجة ، وإذا كانت

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٤٥٨/١٢ ، رقم ٧٠٤٧ .

(٢) سورة النور ، آية ٢ .

(٣) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٢٠٩/١٢ ، رقم ٦٨٧٨ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ، ١٦٤/١١ ،

كتاب القسامة ، باب ما يباح به دم المسلم .

غير متزوجة أدى ذلك إلى إعراض راغبي الزواج بها لما عرف عنها بهذا الفعل من الخيانة ، بل قد يتعدى ذلك إلى العزوف عن جميع قريباتها .

٣- إن للمرأة في الفقه الإسلامي أحكاماً خاصة تتعلق بها في حد الزنا ، وتفترق بهذه الأحكام عن الرجل .

خطة البحث

اشتمل هذا البحث على مقدمة ، وستة مباحث ، وخاتمة كما يلي :

المقدمة : وقد ذكرت فيها الافتتاحية ، وأهمية البحث ، وخطة البحث، ومنهج البحث .

أما المباحث الستة فهي كما يلي :

المبحث الأول : إذا حملت امرأة لزوج لها ولا سيد ، ولم يُعلم سبب حملها .

المبحث الثاني : إذا شهد أربعة رجال على امرأة بالزنا ، فشهدت أربع ثقات من النساء أنها عذراء .

المبحث الثالث : إذا استدخلت امرأة ذكر نائم في فرجها .

المبحث الرابع : جلد الزانية البكر الحامل من الزنا بعد وضعها مباشرة .

المبحث الخامس : تغريب الزانية البكر لمدة عام .

المبحث السادس : الحفر للزانية أثناء الرجم .

وأما الخاتمة : فذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث .

وأما منهجي في البحث ، فقد اتبعت فيه ما يلي :

- ١- عزوت آيات القرآن الكريم مبيناً اسم السورة ورقم الآية .
- ٢- خرجت الأحاديث النبوية ، والآثار الواردة ، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فإنني أكتفي بذلك ، فإن لم يكن كذلك خرجته من كتب السنة الأخرى ، مع بيان درجته من حيث الصحة والضعف، معتمداً في ذلك على ما قاله العلماء ، أما الآثار فإنني أخرجها من الكتب المعتمدة في ذلك .
- ٣- علقت على المسائل الواردة عند الحاجة إلى ذلك .
- ٤- وثقت أقوال العلماء ، والأدلة العقلية ، والاعتراضات ، والردود ، وسبب الخلاف - إن وجد - ونحو ذلك ، ووثقت النقول ، وذلك بالرجوع إلى مصادرها المتخصصة .
- ٥- إذا ذكرت روايتين أو قولين أو وجهين أو أكثر في المسألة في المذاهب الفقهية ، فإنني أشير في الحاشية إلى الصحيح منها ، والمعتمد عند أصحاب المذهب .
- ٦- عرّفت بالألفاظ ، والكلمات الغريبة ، والمصطلحات ، والأماكن ، والأنساب .
- ٧- ترجمت ترجمة موجزة للأعلام الوارد ذكرهم ، ما عدا الخلفاء الراشدين ، والأئمة الأربعة .
- ٨- وضعت فهرساً للمصادر ، والمراجع ، والموضوعات.

المبحث الأول :

إذا حملت امرأة لا زوج لها ولا سيد ولم يعلم سبب حملها

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : لا يجب عليها الحد .

وذهب إذا هذا القول أبو حنيفة^(١)، والشافعي^(٢)، وهو الرواية الأولى عند أحمد^(٣)، وابن أبي ليلى^(٤) .

القول الثاني : يجب عليها الحد .

وذهب إلى هذا القول مالك^(٦)، وهو الرواية الثانية عند أحمد^(٧) .

أدلة القولين :

استدل أصحاب القول الأول بالمعقول :

وهو : إنه يحتمل أن حملها نتيجة للوطء بإكراه ، أو شبهة ، والحد يسقط بالشبهات ، ويحتمل أنه حمل من غير وطء بأن دخل ماء الرجل في فرجها إما بفعلها أو فعل غيرها^(٨) .

أدلة القول الثاني :

استدل أصحاب القول الثاني بالأثر ، والمعقول :

(١) مختصر اختلاف العلماء ، ٣٣٠/٣ .
 (٢) بحر المذهب ، ٢٨/١٣ ، وحلية العلماء ، ٢٨/٨ ، وروضة الطالبين ، ٩١/١٠ .
 (٣) وهي المذهب .
 (٤) الكافي لابن قدامة ، ٢٠٦/٤ ، والممتع ، ٦٧٩/٥ ، والإنصاف ، ١٩٩/١٠ .
 (٥) عبد الرحمن بن أبي ليلى ، من أنمة التابعين وثقاتهم .
 (٦) معرفة النقات ، ٨٦/٢ ، وميزان الاعتدال ، ٥٨٤/٢ .
 (٧) مختصر اختلاف العلماء ، ٣٣٠/٣ .
 (٨) موطأ الإمام مالك برواية يحيى الليثي ، ص ٤٦٢ ، وفتح المالك ، ٥٠/٩ ، ورسالة أبي زيد القيرواني مع الثمر الداني ، ص ٣٤٤ .
 (٩) الفروع ، ٨٢/٦ ، والإنصاف ، ١٩٩/١٠ .
 (١٠) الحاوي الكبير ، ٢٢٧/١٣ ، والبيان ، ٣٥٩/١٢ ، والمغني ، ١٨٧/١٠ .

أ- فأما الأثر فمن وجهين :

أحدهما : ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : [الرجم واجب على كل من زنا من الرجال والنساء إذا كان محصناً ، إذا قامت بينة ، أو كان الحبل ، أو الاعتراف]^(١).

الثاني : روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : [الزنا زناان : زنا سر ، وزنا علانية فزنا السر : أن يشهد الشهود فيكون الشهود أول من يرمي ، وزنا العلانية : أن يظهر الحبل أو الاعتراف ، فيكون الإمام أول من يرمي]^(٢).

وقول عمر وعلي رضي الله عنهما كان بمحضر الصحابة ، ولم يظهر لهما في عصرهم مخالف فيكون إجماعاً^(٣).

وجه الاستدلال :

دل الأثران بوضوح على أن ظهور الحمل في المرأة التي لا زوج لها ولا سيد موجب للحد لاقترائه بالبيّنة والاعتراف ، وهما موجبان للحد ، فكان الحمل مثلهما .

ب- وأما المعقول :

فهو : إن في إسقاط الحد ذريعة إلى أن لا يقام حد في الزنا ، وحملها بلا زوج ولا سيد شاهد على الزنا^(٤).

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١٤٨/١٢ ، رقم ٦٨٣٠ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ، ١٩٢/١١ ، كتاب الحدود ، باب حد الزنا .

(٢) المصنف لابن أبي شيبة ، ٥٥٩/٦ ، رقم ٢ ، ونصب الراية ، ٣٢٠/٣ .

(٣) المعونة ، ١٣٩٠/٣ ، والإشراف ، ٨٦٠/٢ ، والمغني ، ١٨٧/١٠ .

(٤) المعونة ، ١٣٩٠/٣ ، والإشراف ، ٨٦٠/٢ ، وتبصرة الحكام ، ٨٨/٢ .

المناقشة والرأي الراجح :

والذي أراه راجحاً ما ذهب إليه أصحاب القول الأول القائل : إن الحد لا يقام على المرأة في مثل هذه الصور ، وذلك للأسباب التالية :

١- سلامة دليلهم من المعقول من المناقشة .

٢- إن أدلة القول الثاني من الأثر ، والمعقول لم تسلم من المناقشة ، وهنا أذكر المناقشة الواردة على هذه الأدلة .

أ- نوقش استدلالهم بأثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأنه ورد عنه أثر آخر مخالف لهذا الأثر يدل على أنه لا يقيم حد الزنا متى ظهرت الشبهة وهو: ما روي عنه أنه رضي الله عنه : [إن امرأة زنت فقال عمر: أراها كانت تصلي من الليل فخشعت فركعت فسجدت ، فأتاها عاد من العواد فتجنمها^(١) فأرسل عمر إليها ، فقالت كما قال عمر ، فخلى سبيلها]^(٢).

ب- نوقش استدلالهم بأثر علي بن أبي طالب رضي الله عنه بأنه روي عنه أثران آخران مخالفان لهذا الأثر يدلان أيضاً على أن علياً رضي الله عنه يعطل حد الزنا متى ظهرت الشبهة ، وهما كما يلي :

الأول : ما روي : [إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى بامرأة جهدها العطش ، فمرت على راع فاستسقت فأبى أن يسقيها إلا أن تمكنه من نفسها ففعلت ، فشاور الناس في رجمها ، فقال علي رضي الله عنه : هذه مضطرة أرى أن تخلي سبيلها ففعل]^(٣).

(١) تجنمها : مأخوذ من تجنم الطائر أنثاه ، إذا علاها للسفاد .

النهاية في غريب الحديث والأثر ، ٢٣٩/١ ، والمعجم الوسيط ، ص ١٠٧ ، مادة (جنم) .

(٢) المصنف لابن أبي شيبة ، ٥١٤/٦ ، رقم ٣ ، والمصنف لعبد الرزاق ، ٤٠٩/٧ ، رقم ١٣٦٦٤ .

قال الألباني في إرواء الغليل ، ٣٤٠/٧ : [إسناده صحيح] .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ، ٢٣٦/٨ ، رقم ٢٤١/٧ : [صحيح] .

الثاني : ما روي عن علي عليه السلام أنه قال : [إذا كان في الحد لعل وعسى فهو معطل] ^(١).

ج- نوقش قولهم بأن قول عمر وعلي رضي الله عنهما كان بمحضر الصحابة فيكون إجماعاً . بما قاله الشوكاني ^(٢) حيث قال : [وكون ما قاله عمر وعلي رضي الله عنهما في مجمع من الصحابة ، ولم ينكر عليهما لا يستلزم أن يكون إجماعاً ، لأن الإنكار في مسائل الاجتهاد غير لازم للمخالف ، لا سيما إذا كان القائل بذلك عمر ، وهو بمنزلة من المهابة في صدور الصحابة وغيرهم] ^(٣).

٣- إن عثمان بن عفان ثالث الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أجمعين توقف عن إقامة حد الزنا بسبب تذكير ابن عباس ^(٤) رضي الله عنهما له ، بأن لا يجب إقامة الحد في مثل هذه الصورة ، حيث روي : [إنه أتى لعثمان بامرأة ولدت في ستة أشهر فأمر برجمها ، فقال ابن عباس : أدنوني منه ، فأدنوه ، فقال : إنها تخاصمك بكتاب الله يقول الله عز وجل : { وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ } ^(٥) ، ويقول في آية أخرى : { وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا } ^(٦) فردّها عثمان ، وخلي سبيلها] ^(٧).

(١) المصنف لعبد الرزاق ، ٤٢٥/٧ ، رقم ١٣٧٢٧ .
(٢) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني . فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن ، ومن أهل صنعاء . ولد بهجرة شوكان من بلاد خولان باليمن ، ونشأ بصنعاء . له ١١٤ مؤلفاً منها (نيل الأوطار) ، (و) اتحاف الأكابر ، (و) السيل الجرار . مات سنة ١٢٥٠ هـ .
الأعلام ، ٢٩٨/٦ هـ .

(٣) نيل الأوطار ، ١٠٦/٧ ، وينظر سبل السلام ، ١٦/٤ .
(٤) عبد الله بن عباس الهاشمي ، كان يقال له البحر والحبر وترجمان القرآن ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ، وكان مجلسه مشحوناً بالطلاب في أنواع العلوم المختلفة لكثرة علمه عليه السلام ، وقد ذهب بصره آخر عمره ، توفي سنة ٦٨ هـ .

(٥) الإصابة ، ٢٣٠/٢ ، والعبر ٥٦/١ .

(٦) سورة البقرة ، آية ٢٣٣ .

(٧) سورة الأحقاف ، آية ١٥ .

(٨) سنن سعيد بن منصور ، ٦٦/٢ ، رقم ٢٠٧٥ ، والمصنف لعبد الرزاق ، ٣٥١/٧ ، رقم ١٣٤٤٧ .
قال حبيب الرحمن الأعظمي في تخريجه لأحاديث وآثار المصنف لعبد الرزاق ، ٣٥٢/٧ : [وإسناد هذا الأثر عند سعيد بن منصور موصول] .

د- نوقش استدلالهم من المعقول :

بأن حمل المرأة في مثل هذه الصورة فيه شبهة خاصة إنه لم يثبت الحمل بسبب زنا ثبت بالبينة أو بالاعتراف ، وقد يكون دخل ماء الرجل في فرجها من غير زنا ، ولهذا قال ابن قدامة^(١) : [ولهذا تصور حمل البكر ، وقد وجد ذلك]^(٢) ، وإذا حدث الحمل بهذه الطريقة فهذه شبهة دائرة للحد ، وقد روي عنه ﷺ أنه قال : [ادرعوا الحدود بالشبهات]^(٣).

(١) عبدالله بن أحمد بن قدامة الجماعلي المقدسي الدمشقي الحنبلي ، أبو محمد موفق الدين . ولد في جماعيل من قرى نابلس بفلسطين . تعلم بدمشق ، وتقه على العلماء حتى أصبح من أكابر علماء الحنابلة . من مصنفاته (المغني) ، و (روضة الناظر) ، و (الكافي) . مات بدمشق سنة ٦٢٠ هـ .
شذرات الذهب ، ٨٨/٥ ، و الأعلام ، ٦٧/٤ .

(٢) المغني ، ١٨٧/١٠ .
(٣) ذكر هذا الحديث بلفظه السخاوي في المقاصد الحسنة ، ص ٥٢ ، رقم ٤٦ .

قال الألباني في إرواء الغليل ، ٣٤٣/٧ : [ضعيف]
وأخرجه الترمذي - في الجامع مع العارضة ، ٣٩٣/٢ ، رقم ١٤٢٩ ، والحاكم - في المستدرک ، ٣٨٤/٤ ، والبيهقي - في السنن الكبرى ، ٢٣٨/٨ - من طريق الزهري عن عروة عن عائشة بلفظ ((ادراوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فإن كان له مخرج فخلو سبيله ، فإن الإمام إن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة)) .

قال الترمذي : [حديث عائشة لا نعرفه إلا من حديث محمد بن ربيعة عن يزيد بن زياد الدمشقي عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ ، ويزيد بن زياد الدمشقي ، ضعيف في الحديث ، ورواه وكيع عن يزيد بن زياد نحوه ولم يرفعه ، ورواية وكيع أصح ، وقد روي نحو هذا عن غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ أنهم قالوا مثل ذلك] .

قال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ١٠٥/٤ : [و أصح ما فيه حديث سفيان الثوري عن عاصم عن أبي وائل عن عبدالله بن مسعود قال ((ادراوا الحدود بالشبهات ، ادفعوا القتل عن المسلمين ما استطعتم))] .
وينظر ما سبق التلخيص بذييل المستدرک ، ٣٨٤/٤ ، و السنن الكبرى للبيهقي ، ٢٣٨/٨ ، والمقاصد الحسنة ، ص ٥٢ ، رقم ٤٦ ، وإرواء الغليل ، ٢٥/٨ .

المسائل المتعلقة بالمرأة الحرة المسلمة

فكر وإبداع

في حد الزنا

المبحث الثاني :

إذا شهد أربعة رجال على امرأة بالزنا
فشهدت أربع ثقات من النساء أنها عذراء^(١).

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : لا يجب عليها حد الزنا .

وذهب إلى هذا القول أبو حنيفة^(٢)، والشافعي^(٣)، وأحمد^(٤)،
والشعبي^(٥)، والثوري^(٦)،^(٧)،^(٨).

القول الثاني : يجب عليها حد الزنا .

وذهب إلى هذا القول مالك^(٩).

أدلة القولين :

١- أدلة القول الأول :

استدل أصحاب القول الأول بالمعقول :

وهو : إن بقاء عذرتها دليل على براءتها من الزنا^(١٠).

(١) العذراء : البكر ، والعذرة : ما للبكر من الالتحام قبل الافتضاظ .

تحرير الفاظ التنبيه ، ص ٣٠٨ ، والمطلع ، ص ٢٧٨ .

(٢) فتح القدير ، ٢٧٤/٥ ، وتبيين الحقائق ، ١٩٠/٣ ، والفتاوى الهندية ، ٢٠٢/٢ .

(٣) التهذيب ، ٣٤٠/٧ ، وفتح العزيز ، ١٥٥/١١ ، وإخلاص النواي ، ١٥٠/٤ .

(٤) المبدع ، ٨١/٩ ، والإصناف ، ١٩٣/١٠ ، وكشاف القناع ، ٣٠٥١/٦ .

(٥) عامر بن شراحيل الشعبي ، بفتح المعجمة ، أبو عمرو ، ثقة مشهور ، فقيه فاضل ، من الثالثة ، قال مكحول : ما رأيت أفقه منه . مات بعد المائة ، وله نحو من ثمانين .

تقريب التهذيب ، ٤٦١/١ ، ولسان الميزان ، ٥٠٩/٧ .

(٦) المغني ، ١٨٣/١٠ .

(٧) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، أبو عبدالله الكوفي . قال شعبة وابن معين وغيرهما : سفيان أمير المؤمنين في الحديث . وقال أحمد بن حنبل : لا يتقدم سفيان في قلبي أحد . توفي سنة ١٦١ هـ .

تهذيب التهذيب ، ٣٥٣/٢ ، والعبر ، ١٨١/١ .

(٨) المغني ، ١٨٣/١٠ .

(٩) المدونة الكبرى ، ٥١٤/٤ ، ومختصر خليل ، ص ٢٨٤ ، والتاج والإكليل مع مواهب الجليل ، ٣٩٤/٨ .

(١٠) البداية مع فتح القدير ، ٢٧٤/٥ ، ونهاية المحتاج ، ٤٣١/٧ ، والممتع ، ٦٧٨/٥ .

٢- أدلة القول الثاني :

استدل أصحاب القول الثاني بالمعقول من وجهين :

أحدهما : إن شهادة النساء لا مدخل لها في إثبات الحدود ولا في إسقاطها ، فلو قبلت في هذا الموضوع لسقط الحد بها^(١) .

الثاني : إنه يحتمل أن تكون عذرتها في داخل الفرج ، فلا تزال بتغيب الحشفة لعدم وصولها إليها^(٢) .

المناقشة والرأي الراجح :

والذي أراه راجحاً ما ذهب إليه أصحاب القول الأول القائل : إن حد الزنا لا يقام في مثل هذه الصورة ، وذلك للأسباب التالية :

١- إن دليلهم من المعقول سلم من المناقشة .

٢- إن أدلة القول الثاني من المعقول لم تسلم من المناقشة ، وهنا أذكر المناقشة الواردة على دليلهما من المعقول .

أ- نوقش استدلالهم الأول من المعقول :

بأن شهادة النساء وإن كان لا مدخل لها في إثبات الحدود ، ولكن لشهادتهن مدخل في إثبات البكارة ، وثبوت البكارة بشهادتهن مانعة من وجود الزنا ظاهراً ، لأن الزنا لا يحصل بدون الإيلاج في الفرج ، ولا يتصور ذلك مع بقاء البكارة ؛ لأن البكر هي التي لم توطأ في قبلها ، وإذا انتفى الزنا لم يجب الحد^(٣) .

(١) الإشراف ، ٨٦٦/٢ .

(٢) شرح الزرقاني على مختصر خليل ، ٨١/٨ ، وحاشية الدسوقي ، ٣١٩/٤ ، وجواهر الإكليل ، ٢٨٥/٢ .

(٣) مجمع الأنهر ، ٥٩٩/١ ، وبحر المذهب ، ٤٦/١٣ ، والمغني ، ١٨٤/١٠ .

ب- نوقش استدلالهم الثاني من المعقول :

بأنه مبني على الاحتمال ، والدليل إذا تطرف إليه الاحتمال بطل به الاستدلال ، لا سيما في هذا الموضع الذي تظهر فيه الشبهة ببقاء البكارة ، ومتى بقيت البكارة ظهرت الشبهة بعدم وجود الزنا ، فوجب درء الحد^(٤)، وقد روي عنه عليه السلام أنه قال : [ادرءوا الحدود بالشبهات]^(٥).

(٤) الحاوي الكبير ، ٢٣٩/١٣ ، والمهذب مع التكملة ، ٢٥٤/٢٠ ، ومغني المحتاج ، ١٨٦/٤ .
(٥) سبق تخريجه في المبحث الأول ، ص ١٠ ، حاشية ٧ .

المبحث الثالث :

إذا استدخلت امرأة ذكر نائم في فرجها^(١)

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : يجب عليها حد الزنا .

وذهب إلى هذا القول مالك^(٢)، والشافعي^(٣)، وأحمد^(٤)، وزفر^(٥)، وهو رواية عن أبي يوسف^(٧)، وهو رواية عن أبي يوسف^(٨).

القول الثاني : لا يجب عليها حد الزنا .

وذهب إلى هذا القول أبو حنيفة^(٩)، ومحمد بن الحسن^(١٠)، والرواية الأخرى عن أبي يوسف^(١٢).

(١) اتفق الفقهاء على أن الرجل لا يقام عليه حد الزنا في مثل هذه الصورة . ينظر تنوير الأبصار مع رد المحتار ، ٤٣/٦ ، والإشراف ، ٨٦٢/٢ ، والبيان ، ٣٦١/١٢ ، وكشاف القناع ، ٣٠٤٨/٦ .

(٢) شرح الزرقاني على مختصر خليل ، ٧٥/٨ ، وحاشية الدسوقي ، ٣١٣/٤ ، وبلغلة السالك ، ٣٩٠/٢ .

(٣) حلية العلماء ، ٢٨/٨ ، وفتح العزيز ، ١٤٨/١١ ، وأسنى المطالب ، ١٢٦/٤ .

(٤) الفروع ، ٧٧/٦ ، والإنصاف ، ١٨٨/١٠ ، وشرح منتهى الإرادات ٣٤٧/٣ .

(٥) زفر بن الهذيل بن قيس العنبري ، أبو الهذيل ، فقيه كبير ، من أصحاب أبي حنيفة ، أقام بالبصرة وولي قضاءها ، جمع بين العلم والعبادة ، وكان من أصحاب الحديث ، فغلب عليه الرأي . مات بالبصرة سنة ١٥٨ هـ .

طبقات الحنفية ، ص ٢٤٣ ، والأعلام ، ٤٥/٣ .

(٦) الهداية مع فتح القدير ، ٢٥٨/٥ ، وتبيين الحقائق ، ١٨٣/٣ ، ومجمع الأنهر ، ٥٩٦/١ .

(٧) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الكوفي البغدادي ، أبو يوسف . كان حافظاً للحديث ، ثم لزم أبا حنيفة فغلب عليه الرأي ، وهو أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة . من مصنفاته (الخراج) ،

و(أدب القاضي) ، و(الأمالي في الفقه) . مات سنة ١٨٢ هـ .

طبقات الحنفية ، ص ٢٢٠ ، والفهرست ، ص ٢٥٢ .

(٨) فتح القدير ، ٢٥٨/٥ ، وتبيين الحقائق ، ١٨٣/٣ ، ومجمع الأنهر ، ٥٩٦/١ .

(٩) تنوير الأبصار مع رد المحتار ، ٤٣/٦ ، والبحر الرائق ، ١٩/٥ ، والفتاوى الهندية ، ١٩٨/٢ .

(١٠) محمد بن الحسن بن زفر ، أبو عبدالله الشيباني ، صاحب أبي حنيفة . أصله من قرية من قرى دمشق كان من أذكى العالم . قال أبو عبيد : ما رأيت أعلم بكتاب الله منه ، وقال الشافعي : لو أشاء أن أقول نزل القرآن

بلغه محمد بن الحسن لقلت لفصاحته . مات سنة ١٨٩ هـ .

الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، ص ١٦٣ ، البداية والنهاية ، ٢٠٢/١٠ .

(١١) بدائع الصنائع ، ٣٤/٧ .

(١٢) المرجع السابق نفس الجزء ، والصفحة .

أدلة القولين :

١- أدلة القول الأول :

استدل أصحاب القول الأول بالمعقول :

وهو : أن سقوط الحد عن أحد الواطئين لمعنى يخصه لا يوجب سقوطه عن الآخر^(١).

٢- أدلة القول الثاني :

استدل أصحاب القول الثاني بالمعقول :

وهو : أن فعل الرجل أصل في الزنا والمرأة تابعة له ، وامتناع الحد في حق الأصل يوجه امتناعه في حق التبع^(٢).

المناقشة والرأي الراجح :

والذي أراه راجحاً ما ذهب إليه أصحاب القول الأول القائل: إن المرأة إذا استدخلت ذكر نائم في فرجها ، فإنه يجب عليها حد الزنا ، وذلك للأسباب التالية :

١- لقوة دليلهم من المعقول ، وسلامته من المناقشة .

٢- إن دليل القول الثاني من المعقول لم يسلم من المناقشة ، حيث نوقش بأمرين :

أحدهما : إن معقولهم هذا هو اجتهد مع النص ولا اجتهد مع النص، وتفصيل ذلك أن قولهم هذا معارض لقول الله تعالى : { الزَّانِيَةُ

(١) المهذب مع التكملة ، ١٩/٢٠ ، والتهذيب ، ٣٢٠/٧ ، وكشاف القناع ، ٣٠٤٨/٦ .

(٢) تبين الحقائق ، ١٨٤/٣ ، ومجمع الأنهر ، ٥٩٦/١ ، ورد المحتار ، ٤٣/٦ .

وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ^(١)، فبدأ بالمرأة في فعل الزنا قبل الرجل ، وجعلها الأصل وجعل الرجل هو المتبوع قال الشوكاني : [ووجه تقديم الزانية على الزاني ها هنا أقوال ومنها : إن المرأة هي الأصل في الفعل]^(٢).

الثاني : أنه باطل بصفة الحد ، فلما جاز أن ترجم الموطوءة وإن جلد الواطئ ، جاز أن تجلد الموطوءة وإن لم يجلد الواطئ^(٣).

٣- إن النائم درء عنه الحد في مثل هذه الصور بسبب النوم ، وقد روت عائشة^(٤) رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال : [رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن المجنون حتى يفيق ، وعن النائم حتى يستيقظ]^(٥).

والمرأة في مثل هذه الصورة لا ينطبق عليها أي حالة من الحالات الثلاث المذكورة في الحديث ليدرء الحد عنها مثل النائم ، فبقي الوصف ثابت في حقها بأنها زانية ، ويجب عليها الحد^(٦).

(١) سورة النور ، آية ٢ .
(٢) فتح القدير ، ٦/٤ ، وينظر الجامع لأحكام القرآن ، ١٤٨/١٢ ، وأنوار التنزيل ، ٩٨/٤ .
(٣) الحاوي الكبير ، ٢٠١/١٣ .
(٤) عائشة بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين . تكنى أم عبدالله الفقيهة . روت عن النبي ﷺ كثيراً وكانت من أكثر الصحابة حفظاً وفقهاً . توفيت رضي الله عنها سنة ٥٧ هـ ، وقيل ٥٨ هـ .
أسد الغابة ، ٥٠١/٥ ، وتهذيب التهذيب ، ٦٠٤/٦ .
(٥) مسند الإمام أحمد ، ١٤٥/٧ ، رقم ٢٤١٧٣ ، وسنن أبي داود مع عون المعبود ، ٧٢/١٢ ، رقم ٤٣٧٥ ، وسنن النسائي ، ٤٦٨/٦ ، رقم ٣٤٣٢ ، وسنن الدارمي ، ١١٩/٢ ، رقم ٢٢٩٣ ، ورقم ٢٠٤٢ ، والإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، ١٧٨/١ ، رقم ١٤٢ ، والمستدرک للحاكم ، ٥٩/٢ .
قال الحاكم : [صحيح على شرح مسلم] ووافقه الذهبي ، وينظر إرواء الغليل ، ٤/٢ .
(٦) مواهب الجليل ، ٣٨٩/٨ ، والكافي لابن قدامة ، ٢٠٠/٤ ، وشرح منتهى الإرادات ، ٣٤٧/٣ .

المسائل المتعلقة بالمرأة الحرة المسلمة فكر وإبداع في حد الزنا

المبحث الرابع :

جلد الزانية البكر الحامل من الزنا بعد وضعها مباشرة^(١).

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : لا يقام عليها الحد إلا بعد وضعها وانقطاع الدم .

وذهب إلى هذا القول أبو حنيفة^(٢)، ومالك^(٣)، والشافعي^(٤)، وأحمد^(٥).

القول الثاني : يقام عليها الحد بمجرد الوضع ولو بالشمراخ^(٦).

وذهب إلى هذا القول أبو بكر الخلال^(٧).

أدلة القولين :

١- أدلة القول الأول :

استدل أصحاب القول الأول بالسنة ، والمعقول .

أ- فأما السنة :

فما رواه علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال : [إن أمة لرسول الله ﷺ زنت ، فأمرني أن أجدها فإذا هي حديثة عهد بنفاس ، فخشيت إن جلدتها أن أقتلها ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : أحسنت]^(٨).

(١) الحامل لا يقام عليها الحد أثناء الحمل . قال ابن حزم في مراتب الإجماع ، ص ٢١٥ : [واتفقوا أن الحد لا يقام عليها وهي حبل].

(٢) وينظر الكتاب مع الباب ، ١٨٩/٣ ، والقوانين الفقهية ، ص ٢٣٣ ، ونهاية المحتاج ، ٤٣٤/٧ ، والمغني ، ١٣٤/١٠ .

(٣) مختصر اختلاف العلماء ، ٢٨٢/٣ ، والبحر الرائق ، ١٢/٥ ، وملتنى الأبحر مع الدر المنقذ ، ٥٩١/١ .

(٤) المعونة ، ١٣٩٣/٣ ، والكافي ، ص ٥٧٤ ، وحاشية الدسوقي ، ٣٢٢/٤ .

(٥) التنبيه ، ص ٥٦٢ ، والبيان ، ٣٨٦/١٢ ، ومغني المحتاج ، ١٩٠/٤ .

(٦) المغني ، ١٣٦/١٠ ، وكشاف القناع ، ٣٠٣٢/٦ .

(٧) الشمراخ : ما يكون فيه الرطب والجمع شمراخ ومثله عثكول وعثكول وعنقاد وعنقود .

(٨) لسان العرب ، ٣١/٣ ، مادة (شمراخ) ، والمصباح المنير ، ٣٢٢/١ ، مادة (الشمراخ) .

(٩) أحمد بن محمد بن هارون . مفسر عالم بالحديث واللغة ، من كبار علماء الحنابلة ، من أهل بغداد قال ابن أبي يعلى : له التفاسير الزائدة والكتب السائدة ، وقال الذهبي : جامع علم أحمد ومرتبته . من كتبه (تفسير الغريب) ، و (السنة) ، و (العلل) . مات سنة ٣١١ هـ .

طبقات الحنابلة ، ١٢/٢ ، والأعلام ، ٢٠٦/١ .

(٨) المغني ، ١٣٦/١٠ ، وكشاف القناع ، ٣٠٣٢/٦ .

(٩) صحيح مسلم بشرح النووي ، ٢١٤/١١ ، كتاب الحدود ، باب حد الزنا .

وجه الاستدلال :

دل تأييده ﷺ لعلي عليه السلام في تأخير لحد الجلد عن الأمة أثناء نفاسها أن تأخير الجلد إلى ما بعد انقطاع الدم هو مقصود الشرع .

ب- وأما المعقول :

فهو : أن في تأخير الحد إلى انقطاع الدم ما يؤدي إلى استيفائه منها على وجه الكمال من غير خوف فواته بهلاكها أثناء إقامة الحد^(١).

٢- أدلة القول الثاني :

استدل أصحاب القول الثاني بالسنة :

وهو ما رواه أبو أمامة بن سهل بن حنيف^(٢): [أنه أخبره بعض أصحاب رسول الله ﷺ من الأنصار أنه اشتكى رجل منهم حتى أضني^(٣) فعاد جلدة على عظم ، فدخلت إليه جارية لبعضهم ، فهش لها ، فوقع عليها ، فلما دخل عليه رجال قومه يعودونه أخبرهم بذلك ، وقال : استفتوا لي رسول الله ﷺ ، فإني قد وقعت على جارية دخلت علي ، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ ، وقالوا : ما رأينا بأحد من الناس من الضر مثل الذي هو به لو حملناه إليك لتفسخت عظامه ، ما هو إلا جلد على عظم ، فأمر رسول الله ﷺ أن يأخذوا مائة شمراخ فيضربوه بها ضربة واحدة^(٤).

(١) المبسوط ، ٧٣/٩ ، والمغني ، ١٣٦/١٠ ، وكشاف القناع ، ٣٠٣٢/٦ .

(٢) أسعد بن مهسل بن حنيف الأنصاري . ولد في حياة النبي ﷺ قبل وفاته بعامين ، وأتى به أبوه إلى النبي ﷺ فحنكه وسماه باسم جده لأمه أسعد بن زرارة وكناه بكنيته ، كان من أكابر الأنصار وعلمائهم . مات سنة ١٠٠هـ . أسد الغابة ، ٧٢/١ ، وتهذيب التهذيب ، ١٦٩/١ .

(٣) ضنى : مرض مرضاً ملازماً كلما ظن أنه قد برأ نكس حتى أشرف على الموت .

معجم المقاييس في اللغة ، ص ٦٠٣ ، مادة (ضنى) والمصباح المنير ، ٣٦٥/٢ ، مادة (ضنى) .

(٤) مسند الإمام أحمد ، ٢٩٢/٦ ، رقم ٢١٤٢٨ ، وسنن أبي داود مع عون المعبود ، ١٦٩/١٢ ، رقم ٤٤٤٨ ، وسنن ابن ماجه ، ٦٢/٢ ، رقم ٢٥٧٤ ، والسنن الكبرى للبيهقي ، ٦٤/١٠ ، والمعجم الأوسط ، ٢٠٦/١ ، رقم ٦٦٠ .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد ، ٢٥٥/٦ : [رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات] .

وجه الاستدلال :

دل هذا الحديث أن حدود الله تعالى تقام على الفور ، ولا يجوز تأخيرها ، فبمجرد وضع الحامل حملها لا بد من إقامة الحد عليها قياساً على قصة الرجل في هذا الحديث ، فإن لم تقو على السوط أقيم عليها الحد ولو بمئة شمراخ .

المناقشة والرأي الراجح :

والذي أراه راجحاً ما ذهب إليه أصحاب القول الأول القائل : إن الحد لا يقام إلا بعد الوضع وانقطاع الدم ، وذلك للأسباب التالية :

١- لقوة الأدلة التي استدلوا بها ، وسلامتها من المناقشة .

٢- إن حال المرأة أثناء النفاس حال ضعف قوة بوضع الولد وفقد الدم ، فتكون في هذه الحال قريبة من الهلاك بما يقوي إمكانية موتها لو أقيم عليها حد الجلد^(١).

٣- إن دليل القول الثاني من السنة لم يسلم من المناقشة ، حيث نوقش :

بأن مسألتنا تتعلق بتأخير حد الجلد عن النفساء ، ولا تتعلق بتأخير حد الجلد عن المريض وقد أفتى سيد الخلق ﷺ في كل مسألة بما يخصها ، فأفتى كما سبق في حديث علي بن أبي طالب ﷺ في قصة النفساء بجواز تأخير الحد عنها حتى ينقطع دمها ، لقوله ﷺ لعلي بن أبي طالب لما أخر الحد عنها : [أحسننت] ، وأفتى ﷺ في حديث أبي أمامة سهل بن حنيف في قصة المريض بوجوب إقامة الحد عليه مباشرة ولو بالشمراخ .

(١) ينظر المبسوط ، ٧٣/٩ ، والبيان ، ٣٨٦/١٢ ، ومغني المحتاج ، ١٩٠/٤ .

المبحث الخامس :

تغريب^(١) الزانية البكر لمدة عام^(٢).

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

القول الأول : يجب أن تغرب الزانية .

وذهب إلى هذا القول الخلفاء الراشدون^(٣) ، وابن مسعود^(٤)^(٥) ، وابن عمر^(٦)^(٧) رضي الله عنهم ، وبه قال عطاء^(٨)^(٩) ، وطاوس^(١٠)^(١١) ، والثوري^(١٢) ، وابن أبي ليلى^(١٣) ، والشافعي^(١٤) وإسحاق^(١٥)^(١٦) ، وأبو ثور^(١٧)^(١٨) ، وأحمد في رواية^(١٩).

(١) التغريب : النفي عن البلد .

(٢) مختار الصباح ، ص ٢٠٩ ، مادة (غ ر ب) ، والمصباح المنير ، ص ٤٤٤ ، مادة (غ ر ب) .
(٣) هذا الخلاف الوارد في هذه المسألة مبني على تغريب الزانية البكر ، وأما الزانية البكر فإنه لا خلاف بين الفقهاء في تغريبه ، وحتى أبو حنيفة الذي يقول إن التغريب غير مشروع أصلاً ، وإنما هو على سبيل التعزير إن رآه الإمام - كما سوف يأتي في القول الثالث في هذه المسألة - يخص التغريب بالرجال فقط دون النساء .
(٤) تبين الحقائق ، ١٧٤/٣ ، وتبصرة الحكام ، ١٩٦/٢ ، وحاشية البجيرمي ، ٨/٥ ، والفروع ، ٦٩/٦ .
(٥) الاستذكار ، ٤٨٩/٦ ، وكفاية الأخيار ، ١٩٤/٢ ، والمبدع ، ٦٤/٩ .

(٦) عبدالله بن مسعود الهذلي . أحد القراء الأربعة ومن السابقين للإسلام ، و من علماء الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ، هاجر الهجرة وشهد بدراً والمشاهد كلها . مات سنة ٢٢ هـ ، وله من العمر نيف وستين سنة ، ودفن بالبقيع .
(٧) أسد الغاية ، ٢٥٩/٣ ، وتهذيب التهذيب ، ٢٦٧/٣ .
(٨) المغني ، ١٣٠/١٠ .

(٩) عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي ، أبو عبد الرحمن . صحابي جليل ، ولد بمكة ، كان جريئاً في الحق ، نشأ في الإسلام ، وهاجر إلى المدينة مع أبيه استصغره النبي ﷺ يوم بدر ، وأحد وأجازه بالخنق ، شهد فتح مكة ، ولما قتل عثمان رضي الله عنه عرض عليه نفر أن يبايعوه بالخلافة فأبى . كف بصره آخر حياته ، ومات بمكة سنة ٧٤ هـ .
(١٠) الإصابة ، ٣٤٧/٢ ، والجيز ، ٦١/١ .

(١١) عطاء بن أبي رباح بن أسلم القرشي ، أبو محمد ، مولا هم المكي الأسود . كان عطاء أسوداً مقللاً فصيحاً كثير العلم . قال ابن عباس يا أهل مكة تجتمعون علي وعندكم عطاء ، وعن أبي جعفر الباقر قال : ما بقي على وجه الأرض أعلم بمناسك الحج من عطاء . مات سنة ١١٤ هـ ، وقيل : ١١٥ هـ .
(١٢) تذكرة الحفاظ ، ٩٨/١ ، وتهذيب التهذيب ، ١٢٨/٤ .
(١٣) المغني ، ١٣٠/١٠ .

(١٤) طاوس بن كيسان ، أبو عبد الرحمن اليماني . سمع من زيد بن ثابت وابن عباس وغيرهما . وعنه ابنه عبدالله ، والزهري وغيرهما . كان طاوس رأساً في العلم والعمل . وروى عطاء عن ابن عباس قال : إني لأظن طاوساً من أهل الجنة . وقال إبراهيم بن ميسرة : ما رأيت أحداً الشريف والوضيع عنده بمنزلة واحدة إلا طاوس . مات سنة ١٠٦ هـ .
(١٥) تذكرة الحفاظ ، ٩٠/١ ، وانظر شذرات الذهب ، ١٣٣/١ .

(١٦) المغني ، ١٣٠/١٠ .
(١٧) مختصر اختلاف العلماء ، ٢٧٧/٣ ، وفتح القدير ، ٢٣٠/٥ ، وفتح المالك ، ٤١/٩ .
(١٨) الحاوي الكبير ، ١٩٢/١٣ ، والبيان ، ٣٥٥/٢٢ ، والمغني ، ١٣٠/١٠ .

(١٩) روضة الطالبين ، ٨٦/١٠ ، والإقناع ، ٧٢٥/٢ ، وفتح المنان ، ص ٤١١ .
(٢٠) إسحاق بن إبراهيم الإمام الحافظ الكبير ، أبو يعقوب التميمي المروزي المعروف بابن راهويه ، ولد سنة ١٦٦ هـ ، وقيل ١٦١ هـ ، هجرية قال أحمد بن حنبل : لا أعلم لإسحاق نظيراً بالعراق ، وقال النسائي : إسحاق ثقة مأمون إمام ، وقال أبو حاتم : العجب من إقامته وسلامته من الغلط مع ما رزق من الحفظ . مات سنة ٢٣٨ هـ .
(٢١) وله ٧٠ سنة . تذكرة الحفاظ ، ٤٣٢/٢ ، وتهذيب التهذيب ، ١٣٩/١ .
(٢٢) البيان ، ٣٥٥/١٢ ، والمغني ، ١٣٠/١٠ .

(٢٣) إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي ، أبو ثور . الفقيه صاحب الإمام الشافعي ، وهو من رواة القول القديم . قال ابن حبان : كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وورعاً ، صنف الكتب وفرغ على السنن ، ودب عنها . توفي سنة ٢٤٠ هـ .
(٢٤) المغني ، ١٣٠/١٠ .
(٢٥) وهو المذهب .

المسائل المتعلقة بالمرأة الحرة المسلمة في حد الزنا فكر وإبداع

القول الثاني : لا يجوز تغريب الزانية .
 وذهب إلى هذا القول مالك^(١)، والأوزاعي^(٢) .
القول الثالث : أن التغريب غير مشروع أصلاً ، وإنما هو على
 سبيل التعزير^(٤) إن رآه الإمام .
 وذهب إلى هذا القول أبو حنيفة^(٥) ، وهو رواية عن الإمام أحمد^(٦) .
سبب الخلاف :

وسبب الخلاف بين الفقهاء في هذه المسألة هو التعارض بين
 ظواهر النصوص والقياس ، فعمدة من أوجب التغريب حديث عبادة بن
 الصامت^(٧) ، وفيه : [البكر بالبكر جلد مئة وتغريب عام]^(٨) ، ومن قال بعدم
 جواز تغريب الزانية خصص المرأة من هذا العموم بالقياس ، لأنه رأى أن
 المرأة تعرض بالغربة لأكثر من الزنا ، وأما عمدة من قال بأن التغريب غير
 مشروع أصلاً ، فظاهر الكتاب وهو قوله تعالى : { الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا
 كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ }^(٩) ، والتغريب زيادة على النص ، والزيادة على
 النص نسخ^(١٠) .

(١) عيون المجالس ، ٢٠٨٨/٥ ، والكافي ، ص ٥٧٢ ، والقوانين الفقهية ، ص ٢٣٣ .
 (٢) عبدالرحمن بن عمرو بن يحمى الأوزاعي ، من قبيلة الأوزاع ، أبو عمرو . إمام الديار الشامية في الفقه
 والزهدي كان الأوزاعي عظيم الشأن بالشام ، وكان أمره فيهم أعز من أمر السلطان له كتاب (السنن في الفقه
 والمسائل) . مات سنة ١٥٧ هـ .
 تذكرة الحفاظ ، ١٧٨/١ ، والأعلام ، ٣٢٠/٣ .
 (٣) مختصر اختلاف العلماء ، ٢٧٧/٣ ، وفتح المالك ، ٤١/٩ ، والاستذكار ، ٤٨٧/٦ .
 (٤) التعزير : هو تأديب على ذنب ليس فيه حد .
 تحرير ألفاظ التنبيه ، ص ٣٢٨ ، والتعريفات ، ص ٨٥ .
 (٥) بدائع الصنائع ، ٣٩/٧ ، وتنوير الأبصار مع رد المحتار ، ١٩/٦ ، والفتاوي الهندية ، ١٩٣/٢ .
 (٦) الإنباف ، ١٧٤/١٠ ، والفروع ، ٦٩/٦ .
 (٧) عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصاري الخزرجي ، أبو الوليد . كان أحد النقباء بالعقبة وشهد بدراً ،
 والمشاهد كلها ، كان رضي الله تعالى عنه طويلاً جميلاً جسيماً ، مات سنة ٣٤ هـ .
 الإصابة ، ٢٦٨/٢ ، والعبر ، ٢٦/١ .
 (٨) صحيح مسلم بشرح النووي ، ١٨٨/١١ ، كتاب الحدود ، باب حد الزنا .
 (٩) سورة النور ، آية ٢ .
 (١٠) بداية المجتهد ، ٣٢٦/٢ .

أدلة الأقوال :

١- أدلة القول الأول :

استدل أصحاب القول الأول بالسنة ، والأثر ، والمعقول :

أ- فأما السنة فمن وجهين :

أحدهما : ما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : [خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مئة وتغريب عام ، والثيب بالثيب جلد مئة والرجم]^(١).

وجه الاستدلال :

دل الحديث بعمومه على أن المرأة إذا كانت بكرةً فزنت ، فإن التغريب هو أحد العقوبتين الواجبة عليها .

الثاني : ما رواه أبو هريرة^(٢) ، وزيد بن خالد^(٣) رضي الله عنهما : [أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ ، فقال أحدهما : إن ابني كان عسيفاً^(٤) على هذا فزني بامرأته ، وإنني افتديت به بمئة شاة ووليدة^(٥) ، فسألت رجلاً من أهل العلم ، فقالوا : إنما على ابنك جلد مئة وتغريب عام والرجم على امرأة هذا ، فقال النبي ﷺ : (والذي نفسي بيده لأقضين بينكما

(١) سبق تخريجه ، ينظر حاشية ١ .

(٢) اختلف في اسمه واسم أبيه ، فقليل : اسمه عبدالرحمن بن صخر ، وقيل : ابن عامر ، وقيل : عبدالله بن عائذ ، كناه النبي ﷺ أبا هريرة قيل : لأجل هرة كان يحمل أولادها ، روى عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة ، استعمله عمر على البحرين ثم عزله ، ثم أراد على العمل فأبى ، مات سنة ٥٧ هـ .

الإصابة ، ٢٠٢/٤ ، وتهذيب التهذيب ، ٤٧٩/٦ .

(٣) زيد بن خالد الجهني ، أبو عبدالرحمن . سكن المدينة ، وشهد الحديبية مع رسول الله ﷺ ، وكان معه لواء جهينة يوم الفتح . توفي بالمدينة سنة ٧٨ هـ .

أسد الغابة ، ٢٢٨/٢ ، والأعلام ، ٥٨/٣ .

(٤) العسيف : الأجير .

غريب الحديث لأبي عبيد ، ١٥٨/١ ، والنهاية في غريب الحديث ، ٢٣٧/٣ .

(٥) الوليدة : الأمة وإن كانت كبيرة .

النهاية في غريب الحديث ، ٢٢٥/٥ ، والمعجم الوسيط ، ص ١٠٥٦ ، مادة (ولدت)

بكتاب الله عز وجل على ابنك جلد مئة وتغريب عام) وأمر أنيساً^(١) الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر ، فإن اعترفت رجمها ، فاعترفت فرجمها^(٢).

وجه الاستدلال :

قضى النبي ﷺ في حادثة الزنا هذه بتغريب العسيف لمدة عام ، وما يلزم الزاني في هذا الموضع ، فإنه يلزم الزانية كذلك .

ب- وأما الأثر فمن وجهين :

أحدهما : ما روي عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما : [أنهما جلداً، وغربا إلى فذك^(٣) (٤)].

الثاني : وروي : [إن علياً رضي الله عنه غرب من الكوفة إلى البصرة]^(٥).

وجه الاستدلال :

دلت هذه الآثار بعمومها على أن الخلفاء الراشدين غربوا في جريمة الزنا ، ولو كان الزاني امرأة .

ج- وأما المعقول :

(١) أنيس بن الضحاك الأسلمي . معدود في الشاميين ، وهو الذي أمره النبي ﷺ بـ رجم المرأة ، وكانت أسلمية . الاستيعاب بهامش الإصابة ، ٦٢/١ ، وتهذيب الأسماء واللغات ، ١٢٨/١ .
(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١٤٠/١٢ ، رقم ٦٨٢٧ ، ٦٨٢٨ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ، ٢٠٥/١ ، كتاب الحدود ، باب حد الزنا .
(٣) فذك : واد ذو نخيل وعيون ، وتعرف اليوم بالحائط ، وهي تابعة لأمانة حائل ، أفانها الله على رسوله ﷺ في سنة سبع صلحاً .

معجم البلدان ، ٢٣٨/٤ ، ومعجم شمال الجزيرة ، ٣٧٨/١ ، و ١٠٢٣/٣ .
(٤) أثر عمر رضي الله عنه أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، ٥٥٦/٦ ، رقم ١ ، وعبدالرزاق في مصنفه ، ٣١٥/٧ ، رقم ١٣٣٢٨ ، وفتح المالك ، ٤٣/٩ .

قال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ١١٣/٤ : [لم أجده ، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه - ٥٥٦/٦ ، رقم ٢ - بإسناد فيه مجهول : أن عثمان جلد امرأة في زنا ، ثم أرسل بها إلى خبير ففهاها] .
(٥) المصنف لعبدالرزاق ، ٣١٤/٧ ، رقم ١٣٣٢٣ ، وفتح المالك ، ٤٣/٩ ، والسنن الكبرى للبيهقي ، ٢٢٣/٨ .

هو : أن ما كان حداً في حق الرجل يكون حداً في حق المرأة كسائر الحدود^(١).

٢- أدلة القول الثاني :

استدل أصحاب القول الثاني بالمعقول :

وهو : أنها محتاجة إلى الحفظ والصيانة ، وفي تغريبها تعريض لهتكها ، ومواقعة مثل الذي غربت من أجله^(٢).

٣- أدلة القول الثالث :

استدل أصحاب القول الثالث بالكتاب ، والأثر ، والمعقول .

أ- فأما الكتاب :

فقول الله تعالى : { الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةً جَلْدَةً^(٣) }.

وجه الاستدلال :

أمر المولى عز وجل في هذه الآية بعقوبة الجلد على من قام بجريمة الزنا ، وجعلها كل الموجب لهذه العقوبة ، وتغريب الزانية زيادة على النص ، والزيادة على النص نسخ^(٤).

ب- وأما الأثر فمن وجهين :

أحدهما : ما رواه سعيد بن المسيب^(٥) : [إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه غرب ربيعة بن أمية بن خلف^(٦) في الشراب إلى خير فالحق بالروم فتتصر ، فقال عمر : لا أغرب بعده مسلماً]^(٧).

(١) البيان ، ٣٥٦/١٢ ، والمغني ، ١٣١/١٠ ،

(٢) المعونة ، ١٣٨١/٣ ، وجواهر الإكليل ، ٢٨٥/٢ ، والثمر الداني ، ص ٣٤٣ .

(٣) سورة النور ، آية ٢ .

(٤) المبسوط ، ٤٤/٩ ، وبدائع الصنائع ، ٣٩/٧ ، وفتح القدير ، ٢٣١/٥ .

(٥) سعيد بن المسيب المخرومي ، أبو محمد . من أجل التابعين ولد لستين مضناً من خلافة عمر رضي الله عنه ، سمع من عمر شيئاً وهو يخطب ، وسمع من عثمان ، وسعد ، وعائشة رضي الله عنهم . كان أحد المفتين ، قال الإمام أحمد وغيره : مرسلات سعيد صحاح ، وقال ابن المديني : لا أعلم في التابعين أوسع علماً من سعيد ، وقد اختلفوا في سنة وفاته على أقوال أقواماً سنة ٩٤ هـ .

تذكرة الحفاظ ، ٥٤/١ ، وتهذيب التهذيب ، ٣٣٥/٢ .

(٦) ربيعة بن أمية بن خلف القرشي الجمحي . أخو صفوان . أسلم يوم الفتح ، وكان قد شهد حجة الوداع ، روي أنه رأى رؤيا أنه خرج من أرض خصبة إلى أرض جدياء فقال له أبو بكر : إن صدقت رؤياك تخرج من الإيمان إلى الكفر ، وفي عهد عمر رضي الله عنه شرب الخمر ثم التحق بقيصر في الشام ومات منتصراً .

(٧) الإصابة ، ٥٣٠/١ ، وتعجيل المنفعة ، ١٢٦/١ .

(٨) المصنف لعبد الرزاق ، ٣١٤/٧ ، رقم ١٣٣٢٠ ، والسنن الكبرى للنسائي ، ٢٣١/٣ ، رقم ٥١٨٦ ، وفتح

المالك ، ٤٢/٩ ، ونصب الراية ، ٣٣١/٣ .

المسائل المتعلقة بالمرأة الحرة المسلمة فكر وإبداع في حد الزنا

وجه الاستدلال :

دل قول عمر رضي الله عنه لا أغرب بعده مسلماً على أن التغريب منه كان عن طريق التعزير ، ولو كان التغريب من ضمن الحد لما قال ذلك ^(١).

الثاني : ما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : [كفى بالنفي فتنة] ^(٢).

وجه الاستدلال :

ظهر من قول علي رضي الله عنه أن النفي فتنة ، والحد مشروع لتسكين الفتنة ، فما يكون فتنة لا يكون حداً ، فيكون النفي في هذا الأثر على سبيل التعزير لا الحد ^(٣).

ج- وأما المعقول :

فهو : أن في التغريب تعريضاً لها على الزنا ، لأنها إذا تباعدت عن العشائر والأقارب ارتفع الحياء ، وإذا نزلت في مكانها الجديد في المنفى أحوجها انقطاع مورد المعاش إلى اتخاذ الزنا مكسبة لارتفاع الاستحياء من المعارف ^(٤).

المناقشة والرأي الراجح :

والذي أراه راجحاً ما ذهب إليه أصحاب القول الأول القائل :
بوجوب التغريب على الزانية ، وذلك للأسباب التالية :

(١) بدائع الصنائع ، ٣٩/٧ ، وتبيين الحقائق ، ١٧٤/٣ ، واللباب ، ١٨٨/٣ .
(٢) المصنف لعبد الرزاق ، ٣١٢/٧ ، رقم ١٣٣١٣ ، وفتح المالك ، ٤٢/٩ ، ونصب الراية ، ٣٣٠/٣ .
(٣) بدائع الصنائع ، ٣٩/٤ ، وتبيين الحقائق ، ١٧٤/٣ ، والبحر الرائق ، ١١/٥ .
(٤) الهداية مع فتح القدير ، ٢٢٩/٥ ، وبدائع الصنائع ، ٣٩/٧ ، ورد المحتار ، ١٩/٦ .

أولاً : قوة الأدلة التي استدلو بها .

ثانياً : أنه رغم الاعتراض على استدلالهم بحديث عبادة بن الصامت إلا أنه أجيب عنه ، وهنا أبدأ بمناقشة أدلة أصحاب القول الأول :

١- مناقشة دليل القول الأول :

نوقش استدلالهم من السنة بحديث : [البكر بالبكر جلد مئة وتغريب عام ، والثيب بالثيب جلد مئة والرجم^(١)] ، بأن هذا الحديث منسوخ منه التغريب عام لغير المحصن ، وبقي الجلد مئة ، والناسخ له قوله تعالى : {فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ} ^(٢) لأن هذا الحديث كان قبل نزول سورة النور بدليل قوله ﷺ : [خذوا عني] ، ولو كان بعد نزول سورة النور لقال ﷺ : خذوا عن الله ، كما نسخ من هذا الحديث جلد الثيب قبل رجمه في حق المحصن ، فاستقر الحكم على الجلد فقط في حق غير المحصن ، وعلى الرجم فقط في حق المحصن^(٣).

أجيب عن هذه المناقشة :

بأن نسخ الجلد في حق الزاني المحصن لا يوجب نسخ التغريب في حق الزاني غير المحصن لأن النسخ يؤخذ من النص دون القياس ، وقد ورد النص بنسخ جلد الزاني المحصن في حديث جابر^(٤) : [إن النبي ﷺ رجم ماعزاً^(٥) ولم يجلد^(٦)] ، وورد النص ببقاء التغريب في حق الزاني غير

(١) سبق تخريجه ، ص ٢٠ .

(٢) سورة النور ، آية ٢ .

(٣) تبين الحقائق ، ١٧٤/٣ ، ورد المختار ، ١٩/٦ ، واللباب ، ١٨٧/٣ .

(٤) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري ، أبو عبد الله الفقيه مفتي المدينة في زمانه ، كان آخر من شهد بيعة العقبة في السبعين من الأنصار ، حمل عن النبي ﷺ علماً كثيراً نافعاً ، شهد الخندق وبيعة الرضوان . وتوفي سنة ٧٨ هـ .

الإصابة ، ٢١٣/١ ، وتذكرة الحفاظ ، ٤٣/١ .

(٥) ماعز بن مالك الأسلمي ، له صحبة ، وهو الذي أتى النبي ﷺ فاعترف بالزنا فرجمه .

أسد الغابة ، ٢٧٠/٤ ، والإصابة ، ٣٣٧/٣ .

(٦) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١٣٢/١٢ ، رقم ٦٨٢٠ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ، ١٩٤/١١ ، كتاب الحدود ، باب حد الزنا .

المحصن في حديث أبي هريرة وزيد بن خالد إن النبي ﷺ قال للرجل :
[وعلى ابنك جلد مئة وتغريب عام] بعد قول الرجل : وسألت رجلاً من
أهل العلم فقالوا : على ابنك جلد مئة وتغريب عام^(١) ، فهذا النص تأكيداً على
بقاء التغريب للزاني غير المحصن^(٢).

٢- مناقشة دليل القول الثاني :

نوقش ما استدل به أصحاب القول الثاني من المعقول بأمرين^(٣) :
أحدهما : أنه مخالف للأحاديث الدالة على وجوب تغريب الزانية ،
فهذا اجتهد مع النص ، ولا اجتهد مع النص .
الثاني : أنه مخالف للقياس ؛ لأن ما كان حداً في حق الرجل يكون
حداً في حق المرأة كسائر الحدود .

٣- مناقشة أدلة القول الثالث :

أ- نوقش ما استدلووا به من الكتاب بأمرين :
أحدهما : أن الآية تضمنت كل ما وجب بالقرآن ، والتغريب واجب
بالسنة دون القرآن^(٤).

الثاني : أن الزيادة على النص إنما تكون نسخاً إذا تأخرت ،
والتغريب هاهنا تفسير لقوله تعالى : { أَوْ يُجْعَلَ لَهُنَّ سَبِيلًا }^(٥) ، فكان
قوله تعالى : { الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ }^(٦) لبيان
حكم الجلد ، فخرجت هذه الآية عن حكم النسخ^(٧).

(١) سبق تخريجه ص ٢١ .

(٢) الحاوي الكبير ، ١٩٣/١٣ ، وسبل السلام ، ١٠/٤ ، ونيل الأوطار ، ٨٩/٧ .

(٣) البيان ، ٣٥٦/١٢ ، والمغني ، ١٣١/١٠ .

(٤) الحاوي الكبير ، ١٩٤/١٣ ، وسبل السلام ، ١٠/٤ ، ونيل الأوطار ، ٨٩/٧ .

(٥) سورة النساء ، آية ١٥ .

(٦) سورة النور ، آية ٢ .

(٧) الحاوي الكبير ، ١٩٤/١٣ ، والمغني ، ١٣١/١٠ ، وسبل السلام ، ١٠/٤ .

ب- نوقش ما استدلووا به من الأثر من وجهين :

أحدهما : نوقش استدلالهم بأثر عمر بن الخطاب ؓ .

بأن عمر ؓ نفى ربيعة في شرب الخمر ، فارتد ولحق بالروم ،
والنفي في شارب الخمر تعزير يجوز تركه ، وهو في الزنا حد لا يجوز
تركه^(١).

الثاني : نوقش استدلالهم بأثر علي بن أبي طالب ؓ من وجهين :

أحدهما : أنه لا يثبت عن علي بن أبي طالب ؓ لضعف روايته
وإرساله^(٢).

الثاني : وعلى افتراض صحته فالمقصود بالفتنة في الأثر : العذاب
كما قال تعالى : {يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ} ^(٣) أي يعذبون^(٤).

ج- نوقش ما استدلووا به من المعقول :

بأنه اجتهاد مع النصوص الدالة على وجوب تغريب الزانية ، ولا
اجتهاد مع النص^(٥).

ثالثاً : ومما يرجح القول بالتغريب ما قاله ابن حجر^(٦)، حيث قال :

[ومن الحجج القوية أن قصة العسيف^(٧) كانت بعد آية النور^(٨)، لأن آية النور

(١) الحاوي الكبير ، ١٩٤/١٣ ، والمغني ، ١٣١/١٠ ، وسبل السلام ، ١٠/٤ .

(٢) المغني ، ١٣١/١٠ .

(٣) سورة الذاريات ، آية ١٣ .

(٤) الحاوي الكبير ، ١٩٤/١٣ .

(٥) البيان ، ٣٥٦/١٢ ، وأمنى المطالب ، ١٢٩/٤ ، وشرح منتهى الإرادات ، ٣٤٤/٣ .

(٦) أحمد بن علي بن محمد الكتاني العسقلاني ، أبو الفضل ، شهاب الدين ، ابن حجر . من أنمة العلم والتاريخ
أصله من عسقلان (بفلسطين) ومولده ، ووفاته بالقاهرة . ولع بالأدب ، والشعر ثم أقبل على الحديث ، ورحل
إلى اليمن ، والحجاز ، وغيرهما لسماع الشيوخ وعلت شهرته فقصده الناس للأخذ عنه ، وأصبح حافظ الإسلام
في عهده ، وتصانيفه كثيرة ، منها (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة) ، و (لسان الميزان) ، و (ألقاب
الرواة) ، وغير ذلك ، توفي ليلة السبت في شهر ذي الحجة سنة ٨٥٢ هـ .

شذرات الذهب ، ٢٧٠/٧ ، والأعلام ، ١٧٨/١ .

(٧) سبق ذكرها في حديث أبي هريرة وزيد بن خالد ، ص ٢١ .

كانت في قصة الإفك^(١)، وهي مقدمة على قصة العسيف ، لأن أبا هريرة حضر قصة العسيف ، وهو لم يحضر قصة الإفك وإنما هاجر بعدها بزمن^(٢).

(١) وهي قوله تعالى: { الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ } آية ٢ .
(٢) حادثة الإفك كانت في السنة السادسة من الهجرة بعد عودة النبي ﷺ من غزوة بني المصطلق . اتهمت في عرضها أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في هذه الحادثة ، وبرأها الله تعالى من فوق سبع سموات بقوله تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ } سورة النور ، آية ١١ ، وقضى النبي ﷺ بحد القذف على من اتهمها رضي الله عنها .
السيرة النبوية لابن هشام ، ٢٤٣/٣ ، والسيرة النبوية لابن كثير ، ٢٩٤/٣ .
(٣) فتح الباري ، ١٦٥/١٢ .

المبحث السادس :

الحفر للزانية أثناء الرجم^(١)

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على أربعة أقوال :

القول الأول : لا يحفر للزانية أثناء الرجم .

وذهب إلى هذا القول مالك^(٢) ، وهو الرواية الأولى عند أحمد^(٣).

القول الثاني : يستحب أن يحفر لها .

وذهب إلى هذا القول الشافعية في الوجه الأول^(٤).

القول الثالث : إن ثبت الحق بالإقرار لم يحفر لها ، وإن ثبت بالبينة حفر لها .

وذهب إلى هذا القول الشافعية في الوجه الثاني^(٥) ، وهو الرواية الثانية عند أحمد^(٦).

القول الرابع : إن ذلك راجع للإمام إن رأى أن يحفر لها أولا .

وذهب إلى هذا القول أبو حنيفة^(٧)، وهو الوجه الثالث للشافعية^(٨).

(١) اتفق أهل العلم على أن الزاني إذا كان رجلاً لا يحفر له أثناء الرجم . قال ابن قدامة في المغني ، ١٢٠/١٠ : [وإذا كان الزاني رجلاً أقيم قائماً ولم يوثق بشيء ولم يحفر له ، سواء ثبت الزنا بينة أو إقرار لا نعلم فيه خلافاً].

وينظر مختصر اختلاف العلماء ، ٢٨٧/٣ ، والمعونة ، ١٣٩٨/٣ ، وحلية العلماء ، ٢٥٨/٨ ، والفروع ، ٥٨/٦ .
(٢) المدونة الكبرى ، ٥٠٨/٤ ، والاستذكار ، ٤٨١/٦ ، وفتح المالك ، ٣٢/٩ .

(٣) وهو المذهب .

(٤) الإنصاف ، ١٦١/١٠ ، والممتع ، ٦٤٤/٥ ، والمبدع ، ٥٢/٩ .

(٥) المذهب مع التكملة ، ٤٧/٢٠ ، وفتح العزيز ، ١٥٧/١١ ، وروضة الطالبين ، ٩٩/١٠ .

(٦) وهو الأصح .

(٧) روضة الطالبين ، ٩٩/١٠ ، وحواشي الشرواني ، ١٣٨/٩ ، ونهاية المحتاج ، ٤٣٤/٧ .

(٨) الإنصاف ، ١٦١/١٠ ، والكافي لابن قدامة ، ٢١١٢/٤ ، والفروع ، ٥٨/٦ .

(٩) مختصر اختلاف العلماء ، ٢٨٧/٣ ، وبدائع الصنائع ، ٥٩/٧ ، والفتاوى الهندية ، ١٩٣/٢ .

(١٠) بحر المذهب ، ١٨/١٣ ، والبيان ، ٣٩١/١٢ ، وفتح العزيز ، ١٥٧/١١ .

أدلة الأقوال :

١- أدلة القول الأول :

استدل أصحاب القول الأول بالسنة ، والمعقول :

أ- فأما السنة فمن وجهين :

أحدهما : ما رواه عمران بن حصين^(١) : [إن امرأة من جهينة^(٢) أتت النبي ﷺ وهي حبلى من الزنا ، فقالت : يا نبي الله أصبت حداً فأقمه علي ، فدعا نبي الله ﷺ وليها ، فقال : أحسن إليها فإذا وضعت فأنتي بها ، ففعل فأمر بها النبي ﷺ فشكّت^(٣) عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت^(٤)].

وجه الاستدلال :

دل قوله في الحديث : [فشكّت عليها ثيابها ، ثم أمر بها فرجمت] أنه ﷺ لم يأمر بالحفر لها حين رجمت ، وإنما شكّت عليها ملابسها ورجمت على وجه الأرض رضي الله عنها .

الثاني : ما رواه عبدالله بن عمر رضي الله عنهما : [إن اليهود جاءوا إلى رسول الله ﷺ فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا - إلى أن قال - فأمر رسول الله ﷺ فرجما - قال عبدالله - فرأيت الرجل يجنأ^(٥) على المرأة يقيها الحجارة^(٦)].

(١) عمران بن حصين بن عبيد ، أبو نجيد الخزاعي . أسلم هو وأبو هريرة عام خيبر ، روى عن النبي ﷺ ، واستقضاه عبدالله بن عامر على البصرة ثم استغفاه . وكان الحسن البصري يظف بالله ما قدمها راكب - أي البصرة - خير من عمران بن حصين . مات سنة ٥٢ هـ .

(٢) جهينة - بضم الجيم وفتح الهاء ، قبيلة من قضاة نزلت الكوفة وبها محلة نسبت إليهم وبعضهم نزل البصرة .

(٣) شكّت : أي جمعت عليها ولقت لئلا تتكشف ، كانها نظمت وزرّت عليها بشوكة ، وقيل : معناه أرسلت عليها ثيابها ، والشك الاتصال والصوصق .

(٤) النهاية في غريب الحديث ، ٤٩٥/٢ ، والمصباح المنير ، ٣٢١/١ ، مادة (الشك) .

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ، ٢٠٤/١١ ، كتاب الحدود ، باب حد الزنا .

(٦) جنا : جنا على الشيء يجنو : إذا كب ومال عليه .

النهاية في غريب الحديث ، ٣١٠/١١ ، والمعجم الوسيط ، ص ١٣٧ ، مادة (جنا)

(٧) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٧٢٩/٦ ، رقم ٣٦٣٥ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ، ٢٠٨/١١ ، كتاب الحدود ، باب حد الزنا .

وجه الاستدلال :

دل قوله في الحديث : [فرأيت الرجل يجنأ على المرأة يقيها الحجارة] أنه ﷺ لم يأمر بالحفر للرجل ولا للمرأة ، لأن الرجل كان يستطيع الحركة ، فكان يقي المرأة من الحجارة لئلا تصيبها .

ب- وأما المعقول :

هو : أنها إذا كانت على وجه الأرض أتت الحجارة على جميع أعضائها ، فكان أسرع للتوفية وأقل للتعذيب^(١).

٢- أدلة القول الثاني :

استدل أصحاب القول الثاني بالسنة ، والمعقول :

أ- فأما السنة :

فما رواه عبدالله بن بريدة^(٢) عن أبيه^(٣) أنه قال : [فجاءت الغامدية^(٤) فقالت : يا رسول الله إني قد زني فطهرني ، وإنه ردها - إلى أن قال - ثم أمر بها فحفر لها إلى الصدر ، وأمر الناس فرجموها]^(٥).

وجه الاستدلال :

دل هذا الحديث بوضوح على أن النبي ﷺ حفر للغامدية رضي الله عنها في حد الزنا مع أن الحد ثبت بإقرارها ، وهذا يدل على استحباب الحفر لها .

(١) الإشراف ، ٨٥٧/٢ .

(٢) عبدالله بن بريدة بن الحبيب ، أبو سهل الأسلمي . قاضي مرو ، وعالم خراسان ، حدث عن أبيه وعائشة ، وغيرهما ، وعنه حسين المعلم ، وكهمس بن الحسن ، وغيرهما . متفق على الاحتجاج به . مات سنة ١١٥ هـ . تهذيب التهذيب ، ١٠٥/٣ ، والعبر ، ١١٠/١ .

(٣) بريدة بن الحبيب بن عبدالله الأسلمي ، أبو عبدالله ، وقيل غير ذلك . أسلم قبل بدر ، ولم يشهدها ، وجاء إلى النبي ﷺ بعد أحد وشهد معه المشاهد ، وشهد الحديث ، وبيعة الرضوان ، وخيبر . روى عن النبي ﷺ ، وعنه ابنه عبدالله وسليمان ، وغيرهما . مات سنة ٦٣ هـ .

أسد الغابة ، ١٧٥/١ ، وتهذيب التهذيب ، ٢٧٣/١ .

(٤) غامد : يفتح الغين وكسر الميم . بطن من الأزد .

الأنساب ، ٢٧٨/٤ ، ومعجم البلدان ، ٣١٩/١ .

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ، ٢٠٣/١١ ، كتاب الحدود ، باب حد الزنا .

المسائل المتعلقة بالمرأة الحرة المسلمة فكر وإبداع

ب- وأما المعقول :

فهو : أن الحفر للزانية أستر لها أثناء الرجم لئلا تتكشف^(١).

٣- أدلة القول الثالث :

استدل أصحاب القول الثالث بالمعقول :

وهو : أن الحفر أستر لها ، ولا حاجة إلى تمكينها من الهرب إذا ثبت الحد بالبيئة بخلاف من أقرت على نفسها بالزنا ، فإن رجوعها عن الإقرار مقبول والحفر يمنعها من الهرب الذي هو في معنى الرجوع قولاً^(٢).

٤- أدلة القول الرابع :

استدل أصحاب القول الرابع بالسنة ، والمعقول :

أ- فأما السنة :

فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه حفر للزانية مرة ولم يحفر لها مرة أخرى ، وذلك في الحديثين التاليين :

الأول : ما رواه عمران بن حصين رضي الله عنه : [إن امرأة من جهينة - إلى أن قال - فأمر بها نبي الله ﷺ فشكت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت]^(٣).

وجه الاستدلال :

دل هذا الحديث بوضوح على أن النبي ﷺ لم يأمر بالحفر لها ، وإنما رجمت على وجه الأرض ، ويظهر ذلك من لفظ الحديث : [فشكت عليها ثيابها ، ثم أمر بها فرجمت].

(١) المهذب مع التكملة ، ٤٧/٢٠ ، وفتح العزيز ، ١٥٧/١١ ، وروضة الطالبين ، ٩٩/١٠ .

(٢) إخلاص الناري ، ١٥٢/٤ ، وحاشية إعانة الطالبين ، ١٦٦/٤ ، والمبدع ، ٥٢/٩ .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٩ ، حاشية ٤ .

الثاني : ما رواه عبدالله بن بريدة عن أبيه أنه قال : [فجاعت الغامدية فقالت : يا رسول الله إني قد زني فطهرني ، وأنه ردها - إلى أن قال - ثم أمر بها فحفر لها إلى الصدر وأمر الناس فرجموها^(١)].
وجه الاستدلال :

دل هذا الحديث بوضوح على أنه ﷺ حفر للغامدية رضي الله عنها في حد الزنا إلى الصدر .
ب- وأما المعقول :

فهو : أن الحفر أستر لها لئلا تتكشف ، وإن تركه الإمام لا يضرها لأنها مستورة بثيابها^(٢).
المنافشة والرأي الراجح :

والذي أراه راجحاً ما ذهب إليه أصحاب القول الرابع القائل : إن الحفر للزانية راجع للإمام إن رأى أن يحفر لها أو لا ، وذلك للأسباب التالية:

الأول : إن الحديثين اللذين استدلا بهما في هذه المسألة دلا بوضوح على أن النبي ﷺ لم يحفر للجھنية وحفر للغامدية رضي الله عنهما مع أن زناهما ثبت بالإقرار لا البينة ، والأصل في الزنا إذا ثبت بالإقرار ألا يحفر للزانية حتى تتمكن من الرجوع بالهرب ، والحفر لها في مثل ذلك مانع لها^(٣).

الثاني : ومما يدعم هذا الرأي كذلك حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما في قصة اليهوديين وجاء فيها : [فرايت الرجل يجنأ على المرأة

(١) سبق تخريجه ، ص ٣٠ ، حاشية ٥ .
(٢) الميسوط ، ٥٢/٩ ، والهداية مع فتح القدير ، ٢٢٢/٥ ، واللباب ، ١٨٦/٣ .
(٣) بحر المذهب ، ١٨/١٣ ، والبيان ، ٣٩١/١٢ ، وفتح العزيز ، ١٥٧/١١ .

يقبها الحجارة^(١) ، وهذا يدل على أنه ﷺ لم يحفر لهما مع أن زناهما ثبت بالبينة لا الإقرار ، ولو كان الحفر لازماً إذا ثبت الزنا بالبينة لأمر رسول الله ﷺ بالحفر للزانية في هذه القصة ، ولكنه لم يحفر فدل ذلك على جواز الحفر ، وأن ذلك راجع لرأي الإمام^(٢).

الثالث : أن أدلة القول الأول والثاني والثالث لم تسلم من المناقشة ، وهنا أبدأ بمناقشة أدلة القول الأول :

أولاً : مناقشة أدلة أصحاب القول الأول :

- أ- نوقش استدلالهم بحديث عمران بن حصين ، وكذلك حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهم في إثبات أن الزانية لا يحفر لها أثناء الرجم : بأنه قد ثبت بالأدلة الصحيحة أن النبي ﷺ قد أمر بالحفر للزانية أثناء الرجم ، بل وفعله الصحابة رضوان الله عليهم من بعده كذلك ، ومن ذلك :
- ١- ما رواه عبدالله بن بريدة عن أبيه في قصة الغامدية أنه قال : [ثم أمر بها فحفروا لها إلى الصدر ، وأمر الناس فرجموها]^(٣).
- ٢- ما رواه الشعبي عن علي رضي الله عنه : [أنه لما رجم شراحة^(٤) حفر لها - إلى أن قال - ثم رجمها ثم أمرهم فرجم صف ثم صف]^(٥).
- ب- نوقش استدلالهم من المعقول :

بأنه اجتهد مع النصوص الدالة على جواز الحفر للزانية ، ولا اجتهد مع النص .

(١) سبق تخريجه ، ص ٣٠ ، حاشية ٥ .

(٢) فتح الباري مع صحيح البخاري ، ١٧٨/١٢ ، وسبل السلام ، ٢٣/٤ .

(٣) سبق تخريجه ، ص ٣٠ ، حاشية ٥ .

(٤) لم أعثر لها على ترجمة .

(٥) المصنف لابن أبي شيبة ، ٥٥٨/٦ ، رقم ٤ ، والسنن الكبرى للبيهقي ، ٢٢٠/٨ .

قال الألباني في إرواء الغليل ، ٧/٨ : [إسناده جيد] .

ثانياً : مناقشة أدلة أصحاب القول الثاني :

أ- نوقش استدلالهم بحديث عبدالله بن بريدة عن أبيه في قصة حفر النبي ﷺ للغامدية^(١) :

بأنه ﷺ إنما حفر للغامدية ، ولم يحفر للجهنية^(٢) مع إن زناهما ثبت بالإقرار لبيان جواز الحفر^(٣).

ب- نوقش استدلالهم من المعقول :

بأنه اجتهد مع النصوص الدالة على جواز عدم الحفر للزانية كما ورد في حديث عمران بن حصين^(٤)، وعبدالله بن عمر^(٥) رضي الله عنهم جميعاً ولا اجتهد مع النص .

ثالثاً : مناقشة أدلة أصحاب القول الثالث :

نوقش استدلالهم من المعقول :

بأنه اجتهد مع النصوص الدالة بعكس ما ذهبوا إليه ، فقد ثبت عنه ﷺ في حديث ابن عمر رضي الله عنهما في قصة اليهوديين بأنه لم يحفر لهما أثناء الرجم مع أن زناهما ثبت بالبينة ، وثبت عنه ﷺ أنه حفر للغامدية رضي الله عنها مع أن زناها ثبت بالإقرار ، فمعقولهم اجتهد مع النص .

الرابع : أن ترك الحفر وعدم تركه إذا جعل لرأي الإمام فهو أولى وأفضل ، وذلك لأن الحفر للزانية أشد تأثيراً في نفس من حضر الرجم ، فإذا رأى الإمام أن جريمة الزنا قليلة في المجتمع جعل رجم الزانية على وجه الأرض ، وإذا رأى أن جريمة الزنا كثرت حفر للزانية سواء أثبت الزنا بالإقرار أو بالبينة ، ليكون التأثير في نفس العامة أشد وأبلغ .

(١) سبق تخريجه ، ص ٣٠ ، حاشية ٥ .

(٢) سبق تخريجه ، ص ٢٩ ، حاشية ٤ .

(٣) أسنى المطالب ، ١٣٣/٤ ، وحواشي الشرواني ، ١٣٨/٩ ، ومغني المحتاج ، ١٩٠/٤ .

(٤) قصة الجهنمية رضي الله عنها .

(٥) سبق تخريجه ، ص ٢٩ ، حاشية ٦ .

الخاتمة :

وبعد هذا البحث في المسائل المتعلقة بالحررة في حد الزنا ، فسأذكر هنا ما توصلت إليه في كل مبحث من المباحث الستة ، وذلك كما يلي :

١- إن حد الزنا لا يقام على المرأة إذا حملت ولا زوج لها ولا سيد ، ولم يعلم سبب حملها .

٢- إذا شهد أربعة رجال على امرأة بالزنا فشهدت أربع ثقات من النساء أنها عذراء ، فلا يقام عليها حد الزنا .

٣- إذا استدخلت امرأة ذكر نائم في فرجها فإنه يقام عليها حد الزنا .

٤- إن الزانية البكر الحامل من الزنا لا يقام عليها حد الجلد إلا بعد وضعها وانقطاع الدم .

٥- وجوب تخريب الزانية البكر لمدة عام .

٦- إن الحفر للزانية أثناء الرجم راجع للإمام إن رأى أن يحفر لها ، وإلا فلا .

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يجعل في هذا العمل على صغر حجمه الخير والفائدة .

وصلّي اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

فهرس المصادر والمراجع :

- (١) القرآن الكريم .
- (٢) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، لمحمد بن حبان ، ترتيب الأمير علاء الدين ، ابن لبنان ، قدم له وضبط نصه كمال الحوت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- (٣) إخلاص النائي ، لشرف الدين إسماعيل المقرئ ، تحقيق عبدالعزيز زلط ، الطبعة بدون ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .
- (٤) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، محمد ناصر الدين الألباني ، إشراف محمد زهير الشاويش ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م ، المكتب الإسلامي .
- (٥) الاستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار ، لأبي عمر ابن عبدالبر ، تقديم عبدالرزاق المهدي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ ، ٢٠٠١م ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، لبنان .
- (٦) الإستيعاب في أسماء الأصحاب ، ليوسف بن عبدالله بن عبدالبر ، مطبوع بهامش الإصابة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٢٨هـ ، دار العلوم الحديثة .
- (٧) أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لعز الدين علي المعروف بابن الأثير ، الطبعة بدون دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- (٨) أسنى المطالب شرح روض الطالب ، لأبي يحيى زكريا الأنصاري ، تجريد محمد الشوبري ، الطبعة بدون ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة .

- (٩) الإشراف على نكت مسائل الخلاف ، للقاضي عبدالوهاب البغدادي ،
 قارن بين نسخه وخرج أحاديثه وقدم له الحبيب بن طاهر ، الطبعة
 الأولى ، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان .
- (١٠) الإصابة في تمييز الصحابة ، لأحمد بن علي العسقلاني ، الطبعة
 الأولى ، ١٣٢٨هـ دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- (١١) الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، الطبعة الحادية عشرة ، ١٩٩٥م ،
 دار العلم ، للملايين بيروت ، لبنان .
- (١٢) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ، لشمس الدين محمد الشربيني ،
 حققه وضبطه وعلق عليه وخرج أحاديثه علي أبو الخير ، ومحمد
 سليمان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م ، دار الخير .
- (١٣) الأنساب ، لعبدالكريم بن محمد السمعاني ، تقديم عبدالله عمر
 البارودي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م ، دار الجنان ،
 بيروت ، لبنان .
- (١٤) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، لعلاء الدين علي
 المرداوي ، صححه محمد حامد الفقي ، الطبعة الثانية ، دار إحياء
 التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، لناصر الدين عبدالله البيضاوي ، إعداد
 وتقديم محمد المرعشلي الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٨ ، دار
 إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان .
- (١٥) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، لزين الدين ابن نجيم الحنفي ، دار
 المعرفة ، بيروت ، لبنان .

- (١٦) بحر المذهب في فروع مذهب الإمام الشافعي ، لعبدالواحد بن إسماعيل الروياني ، حققه وعلق عليه أحمد الدمشقي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ ، ٢٠٠٢م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- (١٧) بدائع الصنائع ، في ترتيب الشرائع ، لعلاء الدين أبي بكر الكاساني ، الطبعة بدون دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- (١٨) بداية المبتدي ، لبرهان الدين علي المرغيناني ، مطبوع مع فتح القدير ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- (١٩) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، لمحمد بن أحمد بن رشد ، الطبعة بدون ، دار الفكر .
- (٢٠) البداية والنهاية ، لعماد الدين إسماعيل بن كثير ، الطبعة بدون ، مكتبة المعارف ، بيروت .
- (٢١) بلغة السالك لأقرب المسالك ، لأحمد الصاوي ، الطبعة بدون ، دار الفكر .
- (٢٢) البيان في مذهب الإمام الشافعي ، ليحيى بن أبي الخير العمراني ، اعتنى به قاسم محمد النوري ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ ، ٢٠٠٠م ، دار المنهاج ، بيروت ، لبنان .
- (٢٣) التاج والإكليل لمختصر خليل ، لمحمد بن يوسف المواق ، مطبوع بأسفل مواهب الجليل ، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه زكريا عميرات ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٥م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- (٢٤) تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ، لبرهان الدين إبراهيم بن فرحون خرج أحاديثه وعلق عليه وكتب حواشيه جمال

مرعشلي، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان .

(٢٥) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، لفخر الدين عثمان الزيلعي ، الطبعة الثاني ، دار الكتاب الإسلامي .

(٢٦) تحرير ألفاظ التنبيه أو لغة الفقه ، لمحيي الدين بن شرف النووي ، حققه عبدالغني الدقر الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م ، دار القلم ، دمشق .

(٢٧) تذكرة الحفاظ ، لشمس الدين محمد الذهبي ، الطبعة بدون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

(٢٨) تعجيل المنفعة ، لأحمد بن علي العسقلاني ، حققه إكرام الله إمداد الحق ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

(٢٩) التعريفات ، لعلي بن محمد الجرجاني ، حققه إبراهيم الإبياري ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٨م ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

(٣٠) تقريب التهذيب ، لأحمد بن علي العسقلاني ، دراسة وتحقيق مصطفى عطا ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

(٣١) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، لأحمد بن علي العسقلاني ، اعتنى به حسن قطب ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

(٣٢) التلخيص ، لمحمد بن أحمد الذهبي ، مطبوع مع المستدرك ، إشراف يوسف المرعشلي الطبعة بدون ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

- (٣٣) التنبيه في فقه الإمام الشافعي ، لإبراهيم بن علي الشيرازي ، تحقيق علي معوض ، وعادل عبدالموجود ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ، لبنان .
- (٣٤) تنوير الأبصار ، لمحمد بن عبدالله التمرتاشي ، مطبوع مع رد المحتار ، دراسة وتحقيق عادل عبدالموجود وعلي معوض ، قدم له محمد بكر إسماعيل ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- (٣٥) تهذيب الأسماء واللغات ، لمحي الدين بن شرف النووي ، عنيت بنشره وتصحيحه شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية ، الطبعة بدون ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .
- (٣٦) تهذيب التهذيب ، لشهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- (٣٧) التهذيب في فقه الإمام الشافعي ، للحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق عادل عبدالموجود ، وعلي معوض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان .
- (٣٨) الثمَر الداني في تقريب المعاني ، جمع صالح عبدالسميع الأزهرى ، اعتنى به وراجع محمد الماجدي ، الطبعة بدون ، ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م ، المكتبة المصرية .
- (٣٩) جامع الترمذي ، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي ، مطبوع مع عارضة الأحوزي ، ضبط صدقي جميل العطار ، الطبعة بدون ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥م ، دار الفكر ، بيروت لبنان .

(٤٠) الجامع لأحكام القرآن ، لمحمد بن أحمد القرطبي ، راجعه صدقي محمد جميل ، خرج أحاديثه عرفان العشّا ، الطبعة بدون ، ١٤١٤هـ ، ١٩٩٣م ، دار الفكر .

(٤١) جواهر الإكليل شرح مختصر خليل ، لصالح عبدالسميع الآبي الأزهرى ، الطبعة بدون دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

(٤٢) حاشية إعانة الطالبين ، على حل ألفاظ فتح المعين ، للسيد البكري الدميّاطي ، الطبعة بدون ، ١٤١٤هـ ، ١٩٩٣م ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

(٤٣) حاشية البجيرمي على الخطيب ، لسليمان بن محمد البجيرمي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

(٤٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، لمحمد عرفة الدسوقي ، الطبعة بدون ، دار إحياء الكتب العربية .

(٤٥) الحاوي الكبير ، لعلي بن محمد الماوردي ، تحقيق علي معوض ، وعادل عبد الموجود قدم له محمد بكر إسماعيل ، وعبدالفتاح أبو سنة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ ، ١٩٩٤م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

(٤٦) حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء ، لمحمد بن أحمد الشاشي القفال ، حققه ياسين أحمد درادكة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨م ، مكتبة الرسالة الحديثة ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية .

- (٤٧) حواشي الشرواني ، لعبد الحميد الشرواني ، بإشراف مكتب البحوث والدراسات الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧ ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
- (٤٨) رد المحتار على الدر المختار ، لمحمد أمين الشهير بابن عابدين ، دراسة وتحقيق عادل عبدالموجود ، وعلي معوض ، قدم له محمد بكر إسماعيل ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- (٤٩) رسالة أبي زيد القيرواني ، لمحمد بن عبدالله القيرواني ، مطبوع مع الثمر الداني ، الطبعة بدون ، ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م ، المكتبة العصرية .
- (٥٠) روضة الطالبين وعمدة المفتين لمحي الدين بن شرف النووي ، إشراف زهير الشاويش الطبعة الثالثة ، ١٤١٢هـ ، ١٩٩١م ، المكتب الإسلامي .
- (٥١) سبل السلام شرح بلوغ المرام ، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني ، صححه وعلق عليه وخرج أحاديثه فواز زمرلي ، وإبراهيم الجمل ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
- (٥٢) سنن ابن ماجه ، لمحمد بن يزيد القزويني ، تحقيق صدقي العطار ، الطبعة بدون ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥م ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
- (٥٣) سنن أبي داود ، لسليمان بن الأشعث السجستاني ، مطبوع مع عون المعبود ، ضبط وتحقيق عبدالرحمن محمد عثمان ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩هـ ، ١٩٧٩م ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

- ٥٤) سنن الدارمي ، لعبدالله بن بهرام الدارمي ، الطبعة بدون ، ١٤١٤هـ ، ١٩٩٤م دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
- ٥٥) سنن سعيد بن منصور الخرساني المكي ، حققه وعلق عليه حبيب الأعظمي ، الطبعة بدون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- ٥٦) السنن الكبرى للبيهقي ، لأحمد بن الحسين البيهقي ، إعداد يوسف المرعشلي ، الطبعة بدون ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٢م ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- ٥٧) السنن الكبرى للنسائي ، لأحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق عبدالغفار البنداري ، وسيد حسن ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ ، ١٩٩١م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- ٥٨) سنن النسائي ، لأحمد بن شعيب النسائي ، مطبوع مع شرح الحافظ جلال الدين السيوطي ، حققه ورقمه ووضع فهرسه مكتب تحقيق التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ ، ١٩٩١م ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- ٥٩) السيرة النبوية ، لإسماعيل بن كثير ، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي ، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
- ٦٠) السيرة النبوية ، لعبدالمك بن هشام ، علق عليها وخرج أحاديثها ووضع فهرسها عمر تدمري ، الطبعة السادسة ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٨م ، دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان .

- (٦١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لعبدالحى بن العماد الحنبلي ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ، الطبعة بدون ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت.
- (٦٢) شرح الزرقاني على مختصر خليل ، لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني ، الطبعة بدون ، دار الفكر ، بيروت .
- (٦٣) شرح منتهى الإرادات ، لمنصور بن يونس البهوتي ، الطبعة بدون ، دار الفكر .
- (٦٤) شرح النووي ، لمحي الدين بن شرف النووي ، مطبوع مع صحيح مسلم ، الطبعة بدون ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م ، دار الريان للتراث ، مصر .
- (٦٥) صحيح البخاري ، لمحمد بن إسماعيل البخاري ، مطبوع مع فتح الباري ، تحقيق محي الدين الخطيب ، رقم كتبه وأبوابه محمد فؤاد عبد الباقي ، راجعه قصي محي الدين الخطيب الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، مصر .
- (٦٦) صحيح مسلم ، لمسلم بن الحجاج القشيري ، مطبوع مع شرح النووي ، الطبعة بدون ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، مصر .
- (٦٧) طبقات الحنابلة ، لمحمد بن أبي يعلى ، الطبعة بدون ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان.
- (٦٨) طبقات الحنفية ، لعبد القادر بن أبي الوفا القرشي ، الطبعة بدون ، مير محمد كتب خانه ، كراتشي .

(٦٩) العبر في خبر من عبر ، للحافظ الذهبي ، حققه محمد بن سعيد البسيوني زغلول ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

(٧٠) عيون المجالس ، اختصار القاضي عبد الوهاب بن علي البغدادي ، تحقيق ودراسة أمباري بن كيباكاه ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ ، ٢٠٠٠م ، مكتبة الرشد .

(٧١) غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤هـ ، ١٩٦٤م دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

(٧٢) الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان ، نظام الدين وجماعة من علماء الهند ، تصحيح سمير رباب ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ ، ٢٠٠٢م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

(٧٣) فتح الباري ، لأحمد بن علي العسقلاني ، مطبوع مع صحيح البخاري ، تحقيق محي الدين الخطيب ، رقم كتبه وأبوابه محمد فؤاد عبد الباقي ، راجعه قصي محب لدين الخطيب ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، مصر .

(٧٤) فتح العزيز ، لعبد الكريم بن محمد الرفاعي ، مطبوع مع الوجيز ، تحقيق علي معوض ، وعادل عبدالموجود ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٧م ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .

(٧٥) فتح القدير ، لكamal الدين محمد المعروف بابن الهمام ، علق عليه وخرج آياته وأحاديثه عبدالرزاق المهدي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ ، ١٩٩٤م ، دار الوفاء .

- (٧٦) فتح المالك بتبويب التمهيد لابن عبد البر على موطأ الإمام مالك ، ترتيب وتحقيق مصطفى حميدة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- (٧٧) فتح المنان شرح زبد ابن أرسلان ، لمحمد بن علي الإبي ، مراجعة عبدالله الحبشي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٨م ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، لبنان .
- (٧٨) الفروع ، لشمس الدين محمد بن مفلح ، راجعه عبدالستار خراج ، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م ، عالم الكتب ، بيروت .
- (٧٩) الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، لأبي الحسنات محمد عبدالحق اللكوي الهندي ، عنى بتصحيحه محمد بدر الدين النعاني ، الطبعة بدون ، دار الكتاب الإسلامي .
- (٨٠) الفهرست ، لمحمد بن إسحاق النديم ، اعتنى بها وعلق عليها إبراهيم رمضان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- (٨١) القوانين الفقهية ، لمحمد بن أحمد بن جزي ، الطبعة بدون ، المكتبة الثقافية ، بيروت .
- (٨٢) الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل ، لموفق الدين عبدالله بن قدامة ، تحقيق زهير الشاويش ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م ، المكتب الإسلامي .
- (٨٣) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ، لأبي عمر بن عبد البر ، الطبعة بدون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- (٨٤) الكتاب ، لأحمد بن محمد الغزوري ، مطبوع مع اللباب ، حققه وضبطه وعلق حواشيه محمود النواوي ، الطبعة بدون ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، لبنان .
- (٨٥) كشف القناع عن متن الإقناع ، لمنصور بن يونس البهوتي ، تحقيق مركز البحوث والدراسات بمكتبة نزار الباز ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، مكتبة نزار الباز ، مكة المكرمة .
- (٨٦) كفاية الأخيار ، في حل غاية الاختصار ، لتقي الدين أبي بكر بن محمد الدمشقي ، حقق نصوصه عبدالمجيد طعمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- (٨٧) لسان العرب ، لجمال الدين محمد بن منظور ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م دار صادر ، بيروت ، لبنان .
- (٨٨) لسان الميزان ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٠هـ ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت لبنان .
- (٨٩) اللباب في شرح الكتاب ، لعبد الغني الميداني ، حققه محمود أمين النواوي ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- (٩٠) المبدع في شرح المقنع ، لبرهان الدين إبراهيم بن مفلح ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، المكتب الإسلامي .
- (٩١) المبسوط ، لشمس الدين السرخسي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- (٩٢) المبسوط ، لمحمد بن الحسن الشيباني ، حققه أبو الوفا الأفعاني ، الطبعة بدون ، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، كراتشي .

- ٩٣) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ، لعبدالله بن محمد المعروف بداماد افندي ، الطبعة بدون ، دار إحياء التراث العربي .
- ٩٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، لنور الدين علي الهيثمي ، الطبعة بدون ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، مؤسسة المعارف ، بيروت ، لبنان .
- ٩٥) مختار الصحاح ، لمحمد بن أبي بكر الرازي ، الطبعة بدون ، دار الفكر العربي ، بيروت .
- ٩٦) مختصر اختلاف العلماء ، لأحمد بن علي الرازي ، دراسة وتحقيق عبدالله نذير ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٥م ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان .
- ٩٧) مختصر خليل ، لخليل بن إسحاق المالكي ، ضبطه وعلق عليه ووضع ترقيمه أحمد علي حركات ، الطبعة بدون ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥م ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
- ٩٨) المدونة الكبرى ، للإمام مالك بن أنس ، ضبط وتصحيح أحمد عبدالسلام ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- ٩٩) المستدرك على الصحيحين ، لأبي عبدالله الحاكم ، بإشراف يوسف المرعشلي ، الطبعة بدون ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- ١٠٠) مسند الإمام أحمد بن حنبل ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- ١٠١) المصباح المنير ، لأحمد بن محمد الفيومي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ ، ١٩٩٤م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- ١٠٢) المصنف ، لعبدالرزاق الصنعاني ، عني بتحقيق نصوصه حبيب الأعظمي ، الطبعة بدون منشورات المجلس العلمي .

(١٠٣) المصنف في الأحاديث والآثار ، لعبدالله بن أبي شيبة ، تحقيق سعيد اللحام ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٩م ، دار الفكر بيروت ، لبنان .

(١٠٤) المطلع على ألفاظ المقنع ، لشمس الدين أبي عبدالله محمد البجلي ، تحقيق محمود الأرناؤوط وآخرون ، قدم له عبدالقادر الأرناؤوط ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ ، ٢٠٠٣م مكتبة السوادي ، جدة ، المملكة العربية السعودية .

(١٠٥) المعجم الأوسط ، لسليمان بن أحمد الطبراني ، قسم التحقيق بدار الحرمين طارق بن عوض ، وعبدالمحسن الحسيني ، الطبعة بدون ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥م ، دار الحرمين

(١٠٦) معجم البلدان ، لشهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي ، الطبعة بدون ، دار صادر بيروت .

(١٠٧) معجم شمال الجزيرة ، لحمد الجاسر ، الطبعة بدون ، دار اليمامة ، الرياض ، المملكة العربية .

(١٠٨) معجم المقاييس في اللغة ، لأحمد بن فارس بن زكريا ، حققه شهاب الدين أبو عمرو الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

(١٠٩) المعجم الوسيط ، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وآخرون ، الطبعة بدون ، المكتبة الإسلامية ، استانبول ، تركيا .

(١١٠) معرفة الثقات ، لأحمد بن عبدالله العجلي ، حققه عبدالعليم البستوي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة .

(١١١) المعونة على مذهب عالم المدينة ، لعبد الوهاب البغدادي ، تحقيق حميش عبدالحق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥م ، مكتبة نزار الباز ، مكة المكرمة .

(١١٢) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، لمحمد الخطيب الشربيني ، إشراف صدقي محمد العطار ، الطبعة بدون ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥م ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

(١١٣) المغني ، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

(١١٤) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، لشمس الدين محمد السخاوي ، صححه وعلق حواشيه عبد الله الصديق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

(١١٥) الممتع في شرح المقنع ، لزين الدين التتوخي الحنبلي ، دراسة وتحقيق عبد الملك بن دهيش ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م ، دار خضر ، بيروت ، لبنان .

(١١٦) المذهب ، لأبي إسحاق الشيرازي ، مطبوع مع التكملة ، الطبعة بدون ، دار الفكر

(١١٧) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، لمحمد بن محمد المغربي المعروف بالحطاب ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٨هـ ، دار الفكر ، بيروت .

(١١٨) الموطأ ، لمالك بن أنس ، برواية يحيى بن يحيى الليثي ، خرج أحاديثه نجيب ماجدي الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ ، ٢٠٠٠م ، المكتبة العصرية .

- (١١٩) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، لمحمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق علي محمد البجاوي الطبعة بدون ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- (١٢٠) ملئى الأبحر ، لإبراهيم الحلبي ، مطبوع مع الدر المنقى بهامش مجمع الأنهر ، الطبعة بدون ، دار إحياء التراث العربي .
- (١٢١) نصب الرأفة لأحادفث الهأفة ، لجمال الءفن عبءالله الزلفف ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م ، دار إءفاء التراث العربف ، بفروء ، لبنان .
- (١٢٢) النهافة فف غرفب الءفء والأثر ، لمءء الءفن أبف السعاءاء ابن الأءفر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م ، دار الفكر ، بفروء ، لبنان .
- (١٢٣) نهافة المءءاء إلى شرح المنهاج ، لشمس الءفن مءء الرملف ، الطبعة بدون ، ١٤٢٣هـ ، ٢٠٠٢م ، دار الفكر بفروء ، لبنان .
- (١٢٤) نفل الأوطار شرح منئى الأخبار ، لمءء بن عف الشوكانف ، الطبعة بدون ، دار المعرفة ، بفروء ، لبنان .
- (١٢٥) الهأفة شرح بءافة المبءف ، لبرهان الءفن عف المرغفنانف ، مطبوع مع فءق القءفر الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥م ، دار الكءب العلمفة ، بفروء ، لبنان .